مؤسسة ضمان الودائع
DEPOSIT INSURANCE CORPORATION

التقرير السنوي ٢٠١٣

ضمان الودائع

ضمان لمستقبل مدخراتك

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثّاني ابن الحسين المعظّم
ملك المملكة الأردنية الهاشمية

صاحب السّمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثّاني
وليّ العهد المعظّم

قائمة المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة	٧
كلمة المدير العام	٩
أعضاء مجلس الإدارة	١١
الهيكل التنظيمي	١٨
البنوك الأعضاء وغير الأعضاء	١٩
قائمة المصطلحات	٢٠
نبذة عامة عن المؤسسة	٢٢
تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني	٣٢
أداء البنوك الأعضاء	٤٢
رأسمال المؤسسة وتطوّر استثماراتها واحتياطياتها وأدائها المالي	٤٦
البرنامج المالي ضمن الخطة الإستراتيجية للمؤسسة	٥٢
التوعية الإعلامية والتواصل الإقليمي والدولي	٥٦
القوائم المالية وتقرير المدقق المستقل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣	٦٠
■ تقرير مدققي الحسابات المستقلين	٦١
■ قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣	٦٢
■ قائمة الايرادات والمصروفات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣	٦٢
■ قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣	٦٣
■ قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣	٦٣
■ إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣	٦٤

كلمة رئيس مجلس الإدارة

الدكتور زياد فريز

بسـم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يسرني وللعام الثالث على التوالي وباسم مجلس الإدارة أن أقدم لكم التقرير السنوي لمؤسسة ضمان الودائع للعام ٢٠١٣، وهي تخطو خطوات ثابتة نحو التميز والمهنية حتى غدت اليوم أحد ركائز شبكة الحماية المصرفية الرئيسة في المملكة هدفها النهائي المساهمة في تعزيز الاستقرار المالي والثقة بالنظام المصرفي في المملكة نظراً للدور الذي تقوم به في حماية المودعين لدى البنوك تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي في المملكة.

شكل العام ٢٠١٣ منحنىً مفصلياً في احتواء الاقتصاد الأردني للتحديات والصعوبات التي واجهها بعد مرور ست سنوات من الأزمة المالية العالمية وثلاث سنوات من بدء الربيع العربي الذي رافقه تحولات سياسية واقتصادية عمقت من المشكلات الإقتصادية التي عانينا منها تاريخياً، وقد جاء ذلك ثمرة لتبني برنامجاً اقتصادياً متكاملاً لمعالجة الاختلالات الخارجية والداخلية، إضافة إلى السياسات النقدية والإجراءات والتدابير السليمة التي انتهجها البنك المركزي لتعزيز الاستقرار النقدي والبنية التحتية للقطاع المالي في المملكة والمحافظة على متانة وسلامة الجهاز المصرفي، إذ واصلت معدلات النمو ارتفاعها لتصل إلى ما يقارب ٢,٨٪ مع انخفاض معدل الدولرة وتجاوز احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية حاجز ١٢ مليار دولار مع استعادة الثقة المعهودة بالدينار الأردني، وقد رافق ذلك كله ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي للمملكة بحوالي ٢٠,١٪ في الوقت الذي تحسنت فيه تنافسية الصادرات الوطنية غير التقليدية التي نمت بنسبة ٨,٥٪، إلى جانب ذلك انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى ما نسبته ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في حين تراجعت معدلات التضخم إلى حدودها المقبولة والمتوقعة حيث بلغت ٥,٦٪ .

لقد كان لكفاءة وفاعلية سياسة إدارة المخاطر التي انتهجها البنك المركزي وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية والالتزام بالحاكمية الرشيدة أثرهما الجلي على تطور مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للعام ٢٠١٣، فقد ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة خلال العام ٢٠١٣ بمقدار ٢,٦ مليار دينار أو ما نسبته ١٠,٥٪ عن مستواه المسجل في عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٢٧,٦ مليار دينار، وفي المقابل ارتفع الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية العام ٢٠١٣ بمقدار ١,١ مليار دينار أو ما نسبته ٦,٢٪ عن مستواه المسجل في نهاية العام ٢٠١٢ ليصل إلى حوالي ١٨,٩ مليار دينار، فيما سجل إجمالي موجوداتها في نهاية العام ٢٠١٣ ارتفاعاً بمقدار ٣,٥ مليار دينار وبنسبة نمو مقدارها ٩٪ عن مستواها المسجل في نهاية العام ٢٠١٢ ليبلغ حوالي ٤٢,٨ مليار دينار، أما بالنسبة لبند رأس المال والاحتياطيات والمخصصات في الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة، فقد سجل ارتفاعاً في نهاية العام ٢٠١٣ بمقدار ٢٩٨ مليون دينار أو ما نسبته ٥,١٪ عن مستواه المسجل في نهاية العام ٢٠١٢ ليبلغ ٦,١ مليار دينار، هذا وأظهرت مؤشرات المتانة المالية تمتع البنوك في المملكة بملاءة مالية مرتفعة وامتلاكها عناصر القوة والربحية وبحجم من السيولة يتجاوز النسب المحددة من قبل البنك المركزي، وقد بقي معدل كفاية رأس المال في نهاية العام ٢٠١٣ أعلى من تلك المفروضة من قبل البنك المركزي والمعايير الدولية لتسجل ١٧,٩٪ مقابل ١٩٪ في نهاية العام ٢٠١٢، في حين انخفضت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون في نهاية العام ٢٠١٣ إلى ٧,٤٪ بالمقارنة مع ٧,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٢.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

وفي الختام، أدعوكم لاستعراض التقرير السنوي لمؤسسة ضمان الودائع، متطلعاً أن يكون العام ٢٠١٤ مبشراً بآفاقه الاقتصادية، ومؤكداً لكم الاستمرار في برنامج الإصلاح الاقتصادي وتسريع وتيرة خطواته بما يفضي بدفع وتحفيز مسيرة النمو لتعزيز دور الأردن على الساحتين الإقليمية والدولية، راجياً من الله العلي القدير مزيداً من التقدّم والازدهار لوطننا الغالي في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظّم حفظه الله ورعاه.

كلمة المدير العام

جمانا حامد

بسـم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

إنه لمن دواعي سروري أن أطل عليكم مجدداً عبر بوابة التقرير السنوي لمؤسسة ضمان الودائع للعام ٢٠١٣ لأضع بين أيديكم نتائج وخلاصة عام انصرم وتطلعات وآمال عام قادم نرتجيه ملئ بالعطاء والإنجاز مستكملين به المسيرة التي بدأناها بالتواصل معكم، ومقدمين فيه إيجازا لأهم التطورات التي مرّت بها المؤسسة خلال العام الماضي.

تميّز العام ٢٠١٣ وبشكل لافت بتطور المؤشرات ذات الصلة بالودائع والمودعين والاحتياطيات وتوافقها مع أفضل الممارسات العالمية في صناعة ضمان الودائع، فعلى صعيد مؤشرات الودائع ارتفعت قيمة الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية كانون أول ٢٠١٣ بنسبة ١٩٪ عنها في نهاية العام ٢٠١٢ لتصل إلى ما مقداره ١٦٣٢٤,٧ مليون دينار مشكلة ما نسبته ٧٧,٧٪ من إجمالي ودائع الدينار لدى الجهاز المصرفي، نسبة الودائع الخاضعة للتعويض الفوري منها يبلغ ٣٧,٧٪ ، في حين تبلغ نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل وبسقف تعويض حده الأعلى خمسين ألف دينار ٩٧,٤٪ من إجمالي عدد العملاء لدى البنوك الأعضاء، بموازاة ذلك تمكنت المؤسسة من تعزيز وتدعيم احتياطياتها لترتفع إلى حوالي ٣٩٣,٦ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٣ وبنسبة نمو مقدارها ١٧,٨٪ عن نهاية العام السابق، ولتبلغ نسبة تغطية هذه الاحتياطيات للودائع الخاضعة لأحكام القانون حوالي ٢,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٣ في حين بلغت نسبة تغطية هذه الاحتياطيات للودائع الخاضعة للتعويض حوالي ٦,٤٪.

أما على صعيد الأداء المالي فقد بلغ صافي إيرادات المؤسسة للعام ٢٠١٣ حوالي٥٩,٤ مليون دينار تأتّى ما قيمته ٣٤,٨ مليون دينار من رسوم الإشتراك المحصلة من البنوك الأعضاء في العام ٢٠١٣، في الوقت الذي شكلت فيه عوائد محفظة استثمارات المؤسسة والتى بلغت حوالي ٢٥,٦ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٣ الجزء الآخر منها، مما أسفر عن ارتفاع قيمة محفظة استثمارات المؤسسة في نهاية العام ٢٠١٣ إلى حوالي ٣٨٤,٢ مليون دينار.

إزاء ذلك قامت المؤسسة بإجراء تقييم ذاتي لمدى انسجام وتطابق نظام ضمان الودائع في الأردن مع المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان ودائع فعالة الصادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI)، توصلت من خلاله إلى المستوى المميز من الكفاءة والمهنية الذي بلغه نظام ضمان الودائع في الأردن ومدى تماشيه وانسجامه مع تلك المبادئ التى تمثل الممارسات الفضلى في هذا المجال، بالإضافة لذلك تم تحديد المرتكزات الموضوعية اللازمة لتطويره وتدعيمه للوصول إلى النموذج الأنسب والأمثل لنظام ضمان الودائع في المملكة ليتماشى إلى حد كبير مع مؤسسات ضمان الودائع العالمية والمنسجمة مع المبادئ الأساسية، وبما يسهم في تحقيق أهداف السياسة العامة للمؤسسة.

أما على الصعيد الإعلامي فقد واصلت المؤسسة جهودها لرفع نسبة الوعي الجماهيري حول طبيعة عمل المؤسسة ودورها في تشجيع الإدخار وتعزيز الثقة بالنظام المصرفي في المملكة من خلال خطة إستراتيجية للتواصل مع الجمهور المستهدف، كذلك استمرت المؤسسة بتعزيز العلاقة التشاركية مع البنوك الأعضاء كونها قناة رئيسية وفاعلة للوصول إلى جمهور المودعين.

كلمة المدير العام

دولياً و إقليميا، برزت إنجازات المؤسسة من خلال المشاركة في الأعمال البحثية والتطويرية للهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) والمتمثلة بعضوية المؤسسة في اللجنة التوجيهية لمراجعة وتحديث المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان ودائع فعالة ومنهجية تطبيق المبادئ الصادرة عن الهيئة ولجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)، إضافة إلى استمرار عضوية المؤسسة في المجلس التنفيذي للهيئة.

(EXCO) واللجنة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، ولجنة العضوية والاتصالات (MCC)، ولجنة المسح والبيانات (DSC) و لجنة البحث والإرشاد (RGC) واللجان المنبثقة عنها ومنها اللجنة المتخصصة في ضمان الودائع الإسلامية (IDIG)، بالإضافة إلى المشاركة في العدد من المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية .

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم ببالغ الشكر والتقدير إلى معالي رئيس مجلس إدارة المؤسسة وأعضاء المجلس الكرام على دعمهم المتواصل لمسيرة المؤسسة، وإلى كافة الزميلات والزملاء العاملين فيها، سائلة المولى عز وجل أن يوفّقنا جميعاً لخدمة الأردن الغالي في ظل قائدنا وراعي مسيرتنا حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

أعضاء مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة
معالي الدكتور زياد فريز
محافظ البنك المركزي الأردني

صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيين معالي الدكتور زياد فريز محافظاً للبنك المركزي الأردني اعتباراً من ٢٠١٢/١/١٠.

وقبل ذلك ترأس معالي الدكتور فريز هيئة مديري شركة المجموعة الأولى للاستثمار، كما ترأس مجلس إدارة بنك المال خلال الفترة آب ٢٠٠٧ - شباط ٢٠٠٩ وعمل معالي الدكتور فريز نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للمالية خلال الفترة ٢٠٠٥/١١/٢٨ –٢٠٠٧/٩/٢.

وفي مطلع العام ٢٠٠١ عمل معالي الدكتور فريز رئيساً تنفيذياً لبنك المؤسسة العربية المصرفية – الأردن، واستمر شاغراً لهذا المنصب حتى تاريخ ٢٠٠٥/١١/٢٧، قبل ذلك تم تعيين معاليه محافظاً للبنك المركزي مع بداية عام ١٩٩٦ واستمر في هذا المنصب حتى نهاية عام ٢٠٠٠.

وفي عام ١٩٩٥ عمل على تأسيس بنك الصادرات والتمويل وترأس مجلس إدارته، وخلال الفترة ١٩٩١/٦/٢٠ – ١٩٩٤/٦/٨ تم تعيين معاليه وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي، كما تم خلال الفترة ١٩٨٩/١٢/٦ – ١٩٩١/٦/٢٠ تعيين معاليه وزيرا للصناعة والتجارة.

وفي عام ١٩٨٤ تم تعيين معالي الدكتور زياد فريز أميناً عاماً لوزارة التخطيط والتعاون الدولي واستمر في هذا المنصب حتى نيسان ١٩٨٩ وهو التاريخ الذي تم تعيينه فيه وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي وشغر هذا المنصب حتى تاريخ ١٩٨٩/١٢/٦.

بدأ معالي الدكتور فريز حياته العملية في البنك المركزي في العام ١٩٦٦ كباحث اقتصادي في قسم التجارة الخارجية في دائرة الأبحاث، وبعد أن حصل على شهادة الدكتوراة في العام ١٩٧٨ عمل الدكتور فريز مستشاراً اقتصادياً ثم مديراً تنفيذياً لدائرتي الأبحاث والعمليات المصرفية الخارجية في البنك المركزي.

حصل معالي الدكتور زياد فريز على درجة الدكتوراة في الإقتصاد من جامعة كيل– بريطانيا وبكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بغداد– العراق، وهو عضو في العديد من الهيئات والمجالس الفكرية والثقافية والمصرفية.

نائب رئيس مجلس الإدارة
عطوفة الدكتور عادل أحمد الشركس
نائب محافظ البنك المركزي الأردني

صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيين عطوفة الدكتور عادل أحمد الشركس نائباً لمحافظ البنك المركزي الأردني اعتباراً من ٢٠١٢/٤/١.

وقد شغل الدكتور عادل الشركس عدة مناصب في البنك المركزي الأردني حيث بدأ حياته العملية كباحث اقتصادي في دائرة الأبحاث في شباط ١٩٩١، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث حصل على شهادة الدكتوراة في العام ٢٠٠٢ وفي نفس العام تم تعيينه أستاذاً مساعداً في قسم التمويل في جامعة ألفريد في ولاية نيويورك، وتم ترقيته لاحقاً لأستاذ مشارك في نفس الجامعة في عام ٢٠٠٦.

عاد الدكتور الشركس للعمل في البنك المركزي عام ٢٠٠٦، حيث شغل منصب رئيس قسم الشؤون النقدية في دائرة الأبحاث، وفي عام ٢٠٠٩ تم ترقيته نائباً لمدير دائرة الأبحاث ومن ثم مديراً تنفيذياً للدائرة في أواخر العام ٢٠١١.

كما شارك الدكتور الشركس خلال ترؤسه لدائرة الأبحاث برسم السياسة النقدية للبنك المركزي الأردني وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة المتعلقة بتحقيق أهداف الإستقرار المالي والنقدي وتقديم المشورة للحكومة للمساعدة في اتخاذ القرارات الإقتصادية المختلفة، كما قام بتمثيل البنك المركزي في العديد من اللقاءات والمؤتمرات العالمية والمحلية.

يشغل الدكتور الشركس منصب رئيس مجلس إدارة الشركة الأردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري، وعضو في مجلس إدارة هيئة التأمين ولجنة الأجندة الوطنية، كما أن الدكتور الشركس رئيس لجنة التسليف ونائب رئيس لجنة الإستثمار ونائب رئيس لجنة الموارد البشرية وعضو في اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات في البنك المركزي الأردني.

قام الدكتور الشركس بنشر العديد من الأبحاث العلمية في مجلات أكاديمية مرموقة، كما قام بتدريس العديد من مواد الإقتصاد والتمويل لطلبة الدكتوراة والماجستير والبكالوريوس في الجامعات الأردنية وغيرها.

حصل الدكتور عادل الشركس على درجة الدكتوراة في الإقتصاد المالي من جامعة نيو أورليانز- الولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في الإحصاء التطبيقي والإقتصاد المالي من جامعة اليرموك -الأردن، ودرجة البكالوريوس في الإحصاء التطبيقي من نفس الجامعة.

عطوفة الدكتور عمر الزعبي
أمين عام وزارة المالية

عمل عطوفة الدكتور عمر الزعبي في البنك المركزي الأردني منذ عام ١٩٨٩، وتدرّج في عدة مناصب في دائرة الأبحاث والدراسات إلى أن أصبح مديراً تنفيذياً للدائرة، وخلال عمله في هذا المنصب حصل على جائزة الملك عبدالله الثّاني للتميّز ضمن فئة القيادي والإشراف المتميّز لعام ٢٠٠٩. وقد ساهم الدكتور الزعبي بحكم موقعه كمدير تنفيذي لدائرة الأبحاث إلى جانب زملائه في تحقيق أهداف البنك المركزي الأردني لاسيّما تلك المتعلقة بصياغة وتطبيق السياسة النقدية.

يشغل الدكتور الزعبي حاليا منصب أمين عام وزارة المالية منذ تاريخ ٢٠١٢/٢/٢٦، قبل ذلك عمل الدكتور الزعبي خبيرا اقتصاديا في مكتب معالي وزير المالية الدكتور أمية صلاح طوقان وأشرف على أعمال مديرية الدراسات والسياسات في وزارة المالية مساهما مع زملائه في صياغة سياسات الإصلاح المالي.

ويذكر أن الدكتور الزعبي قد عمل أستاذا زائرا في جامعة تكساس تك – الولايات المتحدة الأمريكية وأستاذاً غير متفرغ في العديد من الجامعات الأردنية وله بعض الأبحاث الإقتصادية المنشورة وغير المنشورة.

حصل الدكتور عمر الزعبي على درجة الدكتوراة في الاقتصاد بتخصص السياسة النقدية والمالية من جامعة تكساس تك – الولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأردنية، ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة اليرموك – الأردن.

عطوفة السيد برهان عكروش
مراقب عام الشركات- وزارة الصناعة والتجارة

تم تعيين عطوفة السيد برهان عكروش كمراقب عام للشركات في ٢٠١٢/٨/٢٨، وقبل ذلك شغل السيد عكروش عدة مناصب في دائرة مراقبة الشركات تشمل على سبيل المثال وليس الحصر مديرية التسجيل، ومديرية الشؤون القانونية، ومساعد للمراقبين السابقين.

تشمل خبرة السيد عكروش ضمان التزام الشركات بقانون الشركات الأردني ممثلا بتقديم المشورة القانونية بالإضافة إلى عضويته في العديد من اللجان المخولة بالإشراف على أعمال الشركات وكذلك تحويل صفة الشركة القانونية كما ترأس اجتماعات الهيئات العامة لأكبر الشركات في الأردن.

حالياً يترأس السيد عكروش لجنة صياغة القانون المتعلق بالإفلاس والتصفية، إضافة إلى أنه عضو رئيسي لعدة لجان. السيد عكروش عضو في الهيئة العليا لتنظيم مهنة المحاسبة وعضو في اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال بالإضافة إلى لجنة ترخيص المحاسبين القانونيين. وقبل ذلك شارك في مجموعة لجان تتعلق بالتعديلات على قانون الشركات ونظام تنظيم الإستثمارات لغير الأردنيين رقم ٥٤ لعام ٢٠٠٠.

حصل السيد عكروش على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة دمشق- سوريا، كما حصل على دورات تدريبية متعلقة بتقييم الشركات والتخطيط الإستراتيجي والعلاقات الإقتصادية الدولية والإقتصاد الدولي وغيرها.

عطوفة السيدة جمانا حامد
مدير عام مؤسسة ضمان الودائع

باشرت عطوفة السيدة جمانا حامد عملها مديراً عاماً لمؤسسة ضمان الودائع اعتباراً من منتصف العام٢٠١١، وتمثل السيدة حامد المؤسسة حاليا في اللجنة التوجيهية لمراجعة وتحديث المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع الصادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) ولجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)، بالاضافة الى أنها عضو في المجلس التنفيذي (EXCO) للهيئة الدولية لضامني الودائع.

لدى السيدة حامد خبرة واسعة في مجال العمل المصرفي من خلال عملها في البنك المركزي الأردني وتبوئها لعدة مناصب كان آخرها مستشاراً لدائرة الإستثمارات والعمليات المصرفية الخارجية.

عملت كخبيرة ومحاضرة في مواضيع تمويل التجارة الدولية محلياً وإقليمياً، وشاركت خلال فترة عملها في البنك المركزي الأردني في عدة لجان فنية متخصصة بالإضافة إلى المشاركة في العديد من الندوات والمؤتمرات في مجالات إدارة الإحتياطيات والإستثمار والتمويل وإدارة وهيكلة الديون السيادية.

كما قامت بتمثيل البنك المركزي في اللجنة التي أنجزت إصدار سندات اليوروبوندز الأول وعضوية اللجنة الترويجية لها في الأسواق المالية العالمية، كما قامت بتمثيل البنك المركزي في جولات المباحثات لإعادة جدولة الديون الأردنية (نادي باريس) في العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٢.

حصلت السيدة جمانا حامد على درجة الماجستير بمرتبة الشرف في العلوم المصرفية والمالية من الجامعة الأردنية – معهد الدراسات المصرفية، ودرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والإقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت – لبنان، بالإضافة إلى المشاركة في برنامج هارفرد للقادة التنفيذيين في جامعة هارفرد – الولايات المتحدة الأمريكية.

سعادة السيد محمد بهجت البلبيسي
رئيس مجلس إدارة شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية
رئيس مجلس إدارة شركة المحفظة العقارية الإستثمارية
رئيس مجلس إدارة شركة التأمين الوطنية
نقيب شركات الخدمات المالية

يشغل السيد محمد البلبيسي منصب نقيب شركات الخدمات المالية إلى جانب عدة مناصب من أهمها رئيس مجلس إدارة شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية م.ع.م، وشركة المحفظة العقارية الإستثمارية م.ع.م، وشركة التأمين الوطنية م.ع.م، وعضو مجلس إدارة شركة أساس للصناعات الخرسانية م.ع.م، وعضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين.

شغل السيد البلبيسي منصب رئيس هيئة مديرين/ مدير عام الشركة العربية للاستثمارات المالية للأعوام ١٩٨٢ – ١٩٨٦، وعضو هيئة مديرين/ مدير عام شركة فورم للأثاث للأعوام ١٩٧٧ – ١٩٨٢.

حصل السيد البلبيسي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأردنية، وساهم في أعمال مجالس إدارة مجموعة شركات من خلال مناصب عدة.

عطوفة السيد صالح يعقوب التايه [1]
رئيس مجلس إدارة شركة الحكمة للخدمات المالية

يشغل عطوفة السيد صالح التايه حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة الحكمة للخدمات المالية، كما شغل السيد صالح التايه عدة مناصب في البنك المركزي الأردني كان آخرها نائباً لمحافظ البنك المركزي الأردني في العام ٢٠٠٠ ولمدة أربع سنوات.

وقد عمل في البنك المركزي الأردني في العام ١٩٧١ في دائرة الخدمات المصرفية الخارجية وأصبح رئيساً للدائرة في العام ١٩٩٢ وعين مديراً تنفيذياً لدائرة عمليات السوق المفتوحة في العام ١٩٩٦ والتي قام بتأسيسها.

وقد تم انتدابه وإعارته خلال فترة خدمته في البنك المركزي الأردني للعمل لدى العديد من المؤسسات المحلية والخارجية، فعلى المستوى المحلي تم تعيينه نائباً لعميد معهد الدراسات المصرفية حيث قام بتأسيس قسم الدراسات المصرفية الإسلامية وقام بتدريس مواضيع عدة متخصصة بالصيرفة الإسلامية لدى المعهد، وانتدابه للعمل لدى بنك الإسكان في دائرة العمليات المصرفية الخارجية، و هيئة الأوراق المالية الأردنية /مركز إيداع الأوراق المالية، أما على المستوى الخارجي فقد عمل مديراً لمحفظة الأوراق المالية ومستشار استثمار لدى البنك المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة / إمارة أبو ظبي ومستشار مقيم لصندوق النقد الدولي لدى سلطة النقد الفلسطينية.

حصل السيد صالح التايه على درجة الماجستير في الاقتصاد والعلوم المالية من جامعة السوربون / باريس في العام ١٩٧٧، ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد والإحصاء من الجامعة الأردنية العام ١٩٧٠.

١- تم تعيين عطوفة السيد صالح يعقوب التايه اعتباراً من ٢٠١٣/١٢/٢٩ خلفاً لسعادة السيد عصام بدير.

الهيكل التنظيمي

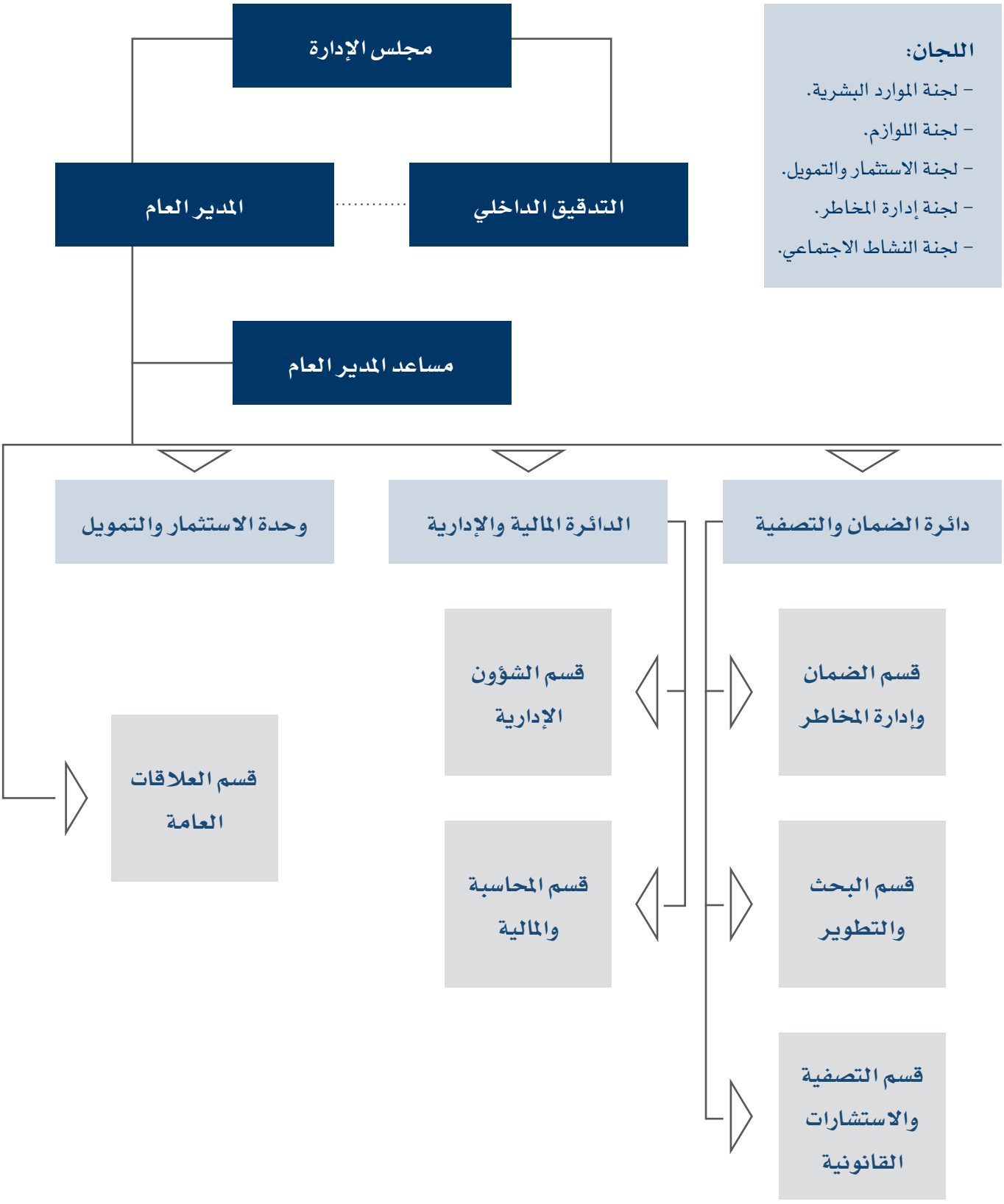

البنوك الأعضاء وغير الأعضاء

	البنوك الأعضاء	تاريخ التأسيس	عدد الفروع داخل المملكة في نهاية العام ٢٠١٣	اجمالي الموجودات (بالمليون دينار أردني) في نهاية العام ٢٠١٣	الودائع الخاضعة لأحكام القانون (بالمليون دينار أردني) في نهاية العام ٢٠١٣
	البنوك الاردنية				
١	البنك العربي	١٩٣٠	٧٦	٨٦٢٤,١	٣٧٧٣,٥
٢	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	١٩٧٣	١١٩	٦٠٨٢,٢	٣١٩٤,٣
٣	البنك الأردني الكويتي	١٩٧٦	٥٦	٢٤٨٤,٢	١١٧٣,٨
٤	البنك الأهلي الأردني	١٩٥٥	٥٣	١٩٧١,٠	١٠١٢,٥
٥	بنك الإتحاد	١٩٧٨	٣٤	١٩١٢,٦	٩٠٥,٨
٦	بنك الأردن	١٩٦٠	٦٧	١٧٢٩,٦	٨٨٤,٢
٧	بنك القاهرة عمان	١٩٦٠	٨٥	١٧٧٣,٧	٧٩٤,٠
٨	بنك المال الأردني	١٩٩٥	١٢	١٥٩٤,٤	٧٢٥,٤
٩	البنك التجاري الأردني	١٩٧٧	٣٠	٩٩٠,٠	٥١٥,١
١٠	بنك المؤسسة العربية المصرفية- الأردن	١٩٩٠	٢٧	٩٣٩,٠	٤٨٩,٧
١١	البنك الإستثماري	١٩٨٢	١١	٧٦٧,٧	٤٢٥,٥
١٢	بنك سوسيته جنرال-الأردن	١٩٦٥	١٦	٦٤١,٥	٣٤٩,١
١٣	بنك الإستثمار العربي الأردني	١٩٧٨	١٥	١٠٦٠,٠	٣٤٣,٩
	فروع البنوك الاجنبية				
١٤	بنك لبنان و المهجر ش.م.ل	٢٠٠٣	١٢	٧٤٥,٩	٤٤٤,١
١٥	بنك عودة ش م ل مجموعة عودة سرادار-فروع الأردن	٢٠٠٤	١٣	٨٨١,٢	٤٣٣,٦
١٦	البنك العقاري المصري العربي	١٩٥١	٩	٤٨٥,٩	٢٥١,٠
١٧	بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود	١٩٦٣	٤	٨٠٧,٦	٢١١,٥
١٨	بنك ستاندرد تشارترد	٢٠٠٢	٦	٥١٣,٥	١٤٤,٤
١٩	سيتي بنك ن. أ	١٩٧٤	٢	٢٩٥,٠	١١٢,٠
٢٠	بنك أبو ظبي الوطني	٢٠٠٩	٢	٢٨٤,٤	٨٠,٨
٢١	بنك الكويت الوطني	٢٠٠٣	٣	٢٨٩,٠	٦٠,١
٢٢	مصرف الرافدين	١٩٦٣	٢	١٣١,٧	٠,٣

	البنوك غير الأعضاء	تاريخ التأسيس	عدد الفروع داخل المملكة في نهاية العام ٢٠١٣	اجمالي الموجودات (بالمليون دينار أردني) في نهاية العام ٢٠١٣	الودائع بالدينار الأردني (بالمليون دينار أردني) في نهاية العام ٢٠١٣
	البنوك الأردنية				
١	البنك الاسلامي الأردني	١٩٧٨	٦٧	٣٢٨٤,٢	٢٥٤٠,٥
٢	البنك العربي الاسلامي الدولي	١٩٩٧	٣٧	١٣٤٨,٢	٩٦٩,٥
٣	بنك الأردن دبي الاسلامي	٢٠٠٨	١٢	٥٢٨,٨	٣٣٠,٦
	فروع البنوك الأجنبية				
٤	مصرف الراجحي	٢٠٠٩	١	٣٤٦,٩	١٩٥,٩

قائمة المصطلحات

قائمة المصطلحات

- **البنوك الأعضاء:**

جميع البنوك الأردنية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة باستثناء فروع البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة والبنوك الإسلامية المرخص لها بالعمل في المملكة.

- **الودائع الخاضعة لأحكام القانون:**

الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك الأعضاء باستثناء ودائع الحكومة وودائع ما بين البنوك والتأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.

- **الودائع الخاضعة للتعويض الفوري (البوليصة):**

الودائع الخاضعة لأحكام القانون وبما لا يتجاوز ٥٠,٠٠٠ (خمسين ألف دينار أردني) لكل مودع، والتي تستحق الأداء لكافة المودعين في حالة التصفية.

- **الودائع المضمونة كلياً:**

الودائع الخاضعة لأحكام القانون والتي تساوي أو تقل قيمتها عن ٥٠,٠٠٠ (خمسين ألف دينار أردني).

- **الودائع المضمونة جزئياً:**

الودائع الخاضعة لأحكام القانون والتي تزيد قيمتها عن ٥٠,٠٠٠ (خمسين ألف دينار أردني).

- **سقف الضمان:**

الحد الأعلى الذي تقوم المؤسسة بدفعه كتعويض فوري للمودع الواحد لدى أي بنك عضو يتقرر تصفيته ويساوي ٥٠,٠٠٠ (خمسين ألف دينار أردني).

- **الهيئة الدولية لضامني الودائع:**

هيئة غير ربحية تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة مقرها في بنك التسويات الدولية في بازل (سويسرا)، هدفها المساهمة في استقرار الأنظمة المالية وتشجيع التعاون والتنسيق الدولي وتبادل الخبرات في مجال ضمان الودائع، ويبلغ عدد مؤسسات ضمان الودائع المشاركة في الهيئة (٧٢) عضوا و (٩) مؤسسات تابعة، بالإضافة إلى (١٢) شريكا.

- **المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع:**

مجموعة من المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان ودائع فعالة وعددها (١٨) مبدأ أساسيا تصدر عن الهيئة الدولية لضامني الودائع ولجنة بازل للرقابة المصرفية.

نبذة عامة عن المؤسسة

نبذة عامة عن المؤسسة

رؤيتنـا :

أن نكون مؤسسة رائدة مهنياً في مجال ضمان الودائع على المستوى الإقليمي والدولي.

رسالتنا :

حماية المودعين لدى البنوك وتشجيع الادخار والمساهمة في تعزيز الثقة بالنظام المصرفي في المملكة.

قيمنا الجوهريـة :

الانتماء	: الحس بالمسؤولية والولاء والإخلاص تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
النزاهة	: الالتزام بأفضل المعايير الأخلاقية والمهنية.
التميز	: تطبيق المعايير والممارسات الدولية وأفضل المهارات والمعارف والخبرات المتاحة للقيام بالمهام بكفاءة وفعالية.
روح الفريق	: توثيق علاقات التعاون بين موظفي المؤسسة والمحافظة على خطوط اتصال مع الأطراف ذات العلاقة.
التدريب والتعلم المستمر	: الحرص على الارتقاء علمياً ومهنياً لمواكبة أفضل الممارسات الدولية.

أهدافنا :

- تأمين الحماية التامة لغالبية المودعين.
- المحافظة على الجاهزية والقدرة المالية والتشغيلية وبناء مستوى ملائم من الاحتياطيات.
- إدارة عمليتي التعويض والتصفية بكفاءة وفعالية.
- المساهمة في نشر ثقافة إدارة المخاطر لدى القطاع المصرفي.
- توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في المملكة.

نبذة عامة عن المؤسسة

أنشئت مؤسسة ضمان الودائع في ١٧ أيلول من العام ٢٠٠٠ بموجب القانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠ كمؤسسة عامة مستقلة ماليا وإداريا بهدف حماية المودعين في البنوك بضمان ودائعهم لديها، تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالجهاز المصرفي في المملكة. وتتمتع المؤسسة بموجب قانونها بصلاحيات واسعة تمكنها من القيام بمهامها كضامن للودائع ومصفّ للبنوك، وذلك بالإضافة إلى الصلاحيات الرقابية الممنوحة لها قانونا والمتمثلة بالاشتراك بفرق التفتيش مع البنك المركزي والاطلاع على الحسابات الختامية ونتائج أعمال البنوك الموجودة لدى البنك المركزي.

تموّل المؤسسة بشكل رئيسي من خلال رسوم الاشتراك السنوية المحصلة من البنوك الأعضاء ومن عوائد أنشطتها الاستثمارية، كما ويجوز للمؤسسة الاقتراض مباشرةً أو تصدر أسناد قرض لتتمكن من تسديد الالتزامات المترتبة عليها قانونيا.

تسعى المؤسسة باستمرار لتطوير بنيتها التحتية وكوادرها البشرية لتتمكن من القيام بمهامها بكفاءة وفعالية لتحقق رسالتها وأهدافها المؤسسية، خاصة فيما يتعلق بحماية صغار المودعين والحفاظ على حقوق كبار المودعين وتوعية المواطنين بدور المؤسسة في حماية ودائعهم لدى البنوك.

تعتبر المؤسسة الضامن الوحيد والمصفي الحكمي لأي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته .

نبذة عامة عن المؤسسة

أبرز إنجازات المؤسسة وتطلعاتها المستقبلية :

كان العام ٢٠١٣ نوعياً من حيث الإنجازات التي تحققت عبر سنوات مسيرة هذه المؤسسة الفتية، فعلى الصعيد التشريعي أقر مجلس الوزراء الموقر بتاريخ ٢٠١٣/٦/٥ مشروع القانون المعدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع بعد ثلاثة عشر عاما من صدور قانونها الأصلي في العام ٢٠٠٠، والذي تأتى بعد سنوات من استكمال وإرساء البنية التحتية لنظام ضمان الودائع في المملكة وبما يتيح لها الانتقال خطوة متقدمة نحو المساهمة في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي في المملكة كأحد أطراف شبكة الحماية المصرفية الفاعلة، وبما يمكنها من تحقيق أهداف السياسة العامة للنظام بشكل كفؤ.

وقد اشتمل مشروع القانون المعدل على تعديلات تمثل أهمها في **التحول نحو العضوية الإجبارية للبنوك الإسلامية العاملة في المملكة** بهدف توفير الحماية والضمان لشريحة واسعة من المودعين تقدر قيمة ودائعهم بنحو ٨ , ٤ مليار دينار وبما نسبته ١٩,٤٪ من إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي، والذين يشكلون ما نسبته ٣٦٪ من إجمالي المودعين مما سيرفع نسبة الحماية الكاملة التي توفرها المؤسسة إلى ما نسبته ٩٨٪ من إجمالي المودعين لدى الجهاز المصرفي .

تقدر نسبة الحماية الكاملة التي ستوفرها المؤسسة في حال شمول البنوك الإسلامية بالعضوية الإجبارية حوالي ٩٨٪ من اجمالي المودعين لدى الجهاز المصرفي .

كما واشتمل مشروع القانون المعدل أيضا على **احتساب وتحصيل رسوم الاشتراك السنوية من البنوك بشكل ربع سنوي** بهدف تحقيق عدالة أكبر في احتساب الرسوم في ضوء تغير حجم الودائع وتوزيعها على مدى عام كامل وتخفيف العبء المالي على البنوك. **وإلغاء شرط تقديم مطالبة من المودع لدفع مبلغ الضمان المستحق له** بما يسهم في تسهيل وتسريع الإجراءات على المودعين بحيث تقوم المؤسسة بعمل كافة الإجراءات اللازمة لدفع مبلغ الضمان المستحق لهم مقابل قيام المؤسسة بتسليم إشعار لكل مودع يتضمن مقدار الوديعة التي يستحق عنها مبلغ الضمان بالإضافة إلى قيمة مبلغ الضمان الذي يستحقه.

تتطلع المؤسسة إلى قابل الأيام لتكون أنموذجا يحتذى به في توفير الحماية لأكبر عدد من المودعين، وعاملاً مهماً في تعزيز الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة من خلال تبنيها لإستراتيجية ممنهجة تعزز قدرتها المؤسسية لمواجهة المخاطر المحتملة وذلك من خلال توجيه الجهود والموارد المتاحة لتعزيز حالة الاستعداد التشغيلي لديها، وتعزيز العلاقة مع الشركاء الرئيسيين في شبكة الحماية المصرفية الوطنية وتمتينها لتحقيق الأمان والسلامة المصرفية. كما وتتطلع المؤسسة إلى مساهمتها بالتعاون مع البنك المركزي وأطراف شبكة الحماية المصرفية الأخرى إلى توطيد أسس التخطيط الاستراتيجي لإدارة الأزمات المالية والجاهزية التامة والاستعداد لمواجهة الأزمات والتغيرات المفاجئة وتجنب آثارها السلبية باتباع أفضل السبل لمعالجتها واحتوائها للحفاظ على متانة وسلامة الجهاز المصرفي وديمومة تميزه.

نبذة عامة عن المؤسسة

المهام والصلاحيات:

- ضمان الودائع والتعويض:

تعتبر المؤسسة مسؤولة قانوناً عن حماية المودعين لدى البنوك الأعضاء بضمان ودائعهم لديها ودفع مبالغ الضمان (التعويض) للمودعين في حال تصفية أي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته، بحيث تصبح ملزمة بدفع مبلغ الضمان من احتياطياتها ومصادرها التمويلية الذاتية بدلاً من اللجوء الى الخزينة ودافعي الضرائب.

يصبح مبلغ الضمان مستحق الأداء بمجرد صدور قرار التصفية، ويجب على المؤسسة دفعه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم المودع لمطالبته.

- التصفية:

تعتبر المؤسسة بموجب قانونها رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠ الممثل القانوني والمصفي الحكمي الوحيد لأي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته في المملكة بما فيها البنوك غير الأعضاء. حيث تتمتع المؤسسة بموجب قانونها بصلاحيات واسعة ومرنة تمكنها من إتمام إجراءات التصفية بأسلوب منهجي قانوني واضح خلال مدة سنتين من تاريخ صدور قرار التصفية. كما لها كمصفّ للبنوك صلاحية إجراء التقاص ما بين ودائع العميل لدى البنك والديون والالتزامات المترتبة عليه والتي تساعد المؤسسة كضامن للودائع في تحديد قيمة الوديعة التي يستحق عنها المودع مبلغ الضمان مستحق الأداء.

وقد عملت المؤسسة على وضع أحكام خاصة بممارسة المؤسسة لصلاحياتها كضامن ومصفّ لأي بنك يتقرر تصفيته، تم إقرارها من قبل مجلس الإدارة حيث وضعت هذه الأحكام الإطار العام لعملية دفع مبالغ الضمان وعملية التصفية.

إن مسؤوليات المؤسسة تتعدى إجراءات التعويض الفوري وفق سقف الضمان المحدد بالقانون للمودعين إلى تعويض بقية المودعين والدائنين وحقوق المساهمين بعد تسوية الديون والالتزامات المترتبة على البنك تحت التصفية وإتمام إجراءات تصفية موجوداته واسترداد حقوقه تأسيساً على قيمة المتحصلات منها.

- إدارة الاحتياطي:

حتى تتمكن المؤسسة من الاضطلاع بمهامها القانونية بكفاءة وفاعلية وتأمين الحماية الكاملة لغالبية المودعين لدى البنوك الأعضاء، فإنه يتوجب عليها تكوين احتياطيات بنسبة قانونية محددة على أساس ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانونها، وتتشكل هذه الاحتياطيات من رسوم الاشتراكات التي يتم تحصيلها من البنوك الأعضاء ومن عوائد الاستثمارات وأي عوائد أخرى بعد طرح كافة المصاريف منها. وتقوم المؤسسة بتبني خطة متكاملة مقرّة من قبل مجلس الإدارة مستهدفةً الوصول إلى هذه النسبة ضمن إطار زمني متوازن. وتستثمر المؤسسة أموالها في السندات الصادرة عن الحكومة الأردنية أو السندات المضمونة من قبلها وذلك استناداً إلى المادة رقم (٢٤/أ) من قانون المؤسسة.

نبذة عامة عن المؤسسة

- متابعة أوضاع البنوك العاملة في المملكة:

من منطلق تمكين المؤسسة من القيام بدورها كضامن للودائع ومصفّ للبنوك بالصورة المطلوبة قانوناً وضمان جاهزيتها لإدارة عمليتي التعويض والتصفية بكفاءة وفعالية فإنها وبالتعاون والتنسيق مع البنك المركزي تعمل على متابعة وتقييم الأوضاع المالية للبنوك ونتائج أعمالها. حيث تمارس المؤسسة ووفقاً لأحكام المادة (٢٩) من قانونها الرقابة المكتبية بالاطلاع على حسابات البنوك الختامية ونتائج أعمالها المتوافرة لدى البنك المركزي، بالإضافة إلى تمتعها بصلاحية الرقابة الميدانية وفقاً لأحكام المادة (٣٠) من قانون المؤسسة حيث يجوز بناءً على طلبها وموافقة البنك المركزي تشكيل فريق تفتيش مشترك من موظفي المؤسسة والبنك المركزي لمراجعة أو فحص أعمال أي من البنوك وسجلاته وبياناته ويضع هذا الفريق تقريراً مشتركاً عن نتائج أعماله وتوصياته، يقدمه إلى البنك المركزي والمؤسسة.

السمات الرئيسة لنظام ضمان الودائع في الأردن:

العضوية:

العضوية إلزامية لجميع البنوك الأردنية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة، باستثناء فروع البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة، واختيارية للبنوك الإسلامية المرخص لها بالعمل في المملكة.

يبلغ عدد البنوك الأعضاء في نهاية العام ٢٠١٣ (٢٢) بنكاً منها ١٣ بنكاً أردنياً.

سقف الضمان:

تعويض فوري حده الأقصى ٥٠,٠٠٠ (خمسين ألف) دينار أردني.

نطاق التغطية:

- **الودائع المضمونة:**

تضمن المؤسسة كافة الودائع **بالدينار الأردني** العائدة للمؤسسات والأفراد المقيمين وغير المقيمين لدى البنوك الأعضاء بما في ذلك:

- الحسابات الجارية وتحت الطلب.
- ودائع التوفير.
- الودائع الآجلة والخاضعة لإشعار.
- شهادات الإيداع الصادرة عن البنوك الأعضاء.
- حسابات الودائع المشتركة العائدة لأكثر من شخص.

نبذة عامة عن المؤسسة

- **الودائع غير المضمونة:**
  - ودائع الحكومة.
  - ودائع ما بين البنوك.
  - التأمينات النقدية بحدود التسهيلات الممنوحة بضمانها.

- **العملة المضمونة:**

تضمن المؤسسة المبالغ المودعة بعملة الدينار الأردني فقط.

سقف التعويض الفوري والبالغ ٥٠,٠٠٠ (خمسون ألف دينار) يعادل ٦ أمثال متوسط الوديعة لدى الجهاز المصرفي.

- رسوم الإشتراك:

يترتب على البنك العضو رسم اشتراك سنوي بنسبة اثنين ونصف بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لديه. كما يجوز تعديل نسبة رسم الاشتراك وتغيير قواعد احتسابها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس إدارة المؤسسة وذلك بعد تصنيف البنوك وفقاً لأسس التصنيف التي يطبقها البنك المركزي.

نبذة عامة عن المؤسسة

الحاكميــة المؤسسيــة :

جاء إنشاء مؤسسة ضمان الودائع في العام ٢٠٠٠ في إطار تطوير البناء المؤسسي والتشريعي ومكملا لشبكة الحماية المصرفية في المملكة، وقد انتهجت المؤسسة منذ تأسيسها ترسيخ البناء المؤسسي بما يضمن تحقيق رسالة حماية المودعين بضمان ودائعهم لدى البنوك وفق أحكام القانون، وبما ينسجم **والمبدأ الخامس** (**الحاكمية**) من المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع الفعالة الصادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) والذي يقتضي أن يتمتع ضامن الودائع بالاستقلال المالي والإداري والمسؤولية والشفافية وعلى نحو يبعده إلى أقصى درجة ممكنة عن التأثيرات السياسية والتأثيرات المرتبطة بالقطاع المالي.

يقتضي المبدأ الخامس (الحاكمية) من المبادىء الأساسية لأنظمة ضمان الودائع الفعالة أن يتمتع ضامن الودائع بالاستقلال المالي والإداري والمسؤولية والشفافية وعلى نحو يبعده إلى أقصى درجة ممكنة عن التأثيرات السياسية والتأثيرات المرتبطة بالقطاع المالي.

ومن أهم محاور الحاكمية المؤسسية في المؤسسة ما يلي:

أولا : الإطار المؤسسي التشريعي:

تم وضع الملامح الرئيسة لنظام ضمان الودائع ضمن اطار قانوني شامل يوضح أهداف المؤسسة والمهام والأدوار المناطة بالمؤسسة والصلاحيات والاجراءات التي تقوم بها لتحقيق الهدف الأساسي من انشائها حيث أورد القانون أحكاما وصلاحيات يتعين على المؤسسة الالتزام بها للقيام بمهامها بكفاءة وفعالية واستقلالية دون أي تدخل من جهات خارجية، كما حدد قانون المؤسسة حقوق المودعين والعلاقة مع البنك المركزي والاطار المؤسسي مع الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

ثانيا : الأهداف الإستراتيجية :

إن تحقيق الأهداف الإستراتيجية ينبثق من منظومة الأهداف الوطنية والأهداف المؤسسية المتمثلة برسالة المؤسسة وتطلعها إلى تحقيق رؤيتها وتعزيز قدرة المؤسسة على انجاز مهامها بكفاءة وفعالية، حيث سعت المؤسسة لتبني خطة إستراتيجية متكاملة ضمن أولوياتها، وذلك بعد تقييم مجموعة من البدائل الإستراتيجية في سبيل تعزيز نقاط القوة واحتواء نقاط الضعف في ضوء الفرص والتحديات المحيطة.

كما أعدت المؤسسة برنامجا ماليا متوسط الأجل يهدف إلى ترجمة الخطة الإستراتيجية ويتبنى مجموعة من المؤشرات الاسترشادية ومعايير تقييم الأداء المؤسسي خاصة فيما يتعلق بتوفير حماية تامة للغالبية العظمى من المودعين وبناء مستوى ملائم من الاحتياطيات لحماية المودعين ضمن إطار زمني متوازن.

ثالثا : إدارة المؤسسة (مجلس الإدارة والجهاز الإداري والتنفيذي) :

أ- مجلس الإدارة :

يتولى إدارة المؤسسة والإشراف عليها مجلس إدارة برئاسة محافظ البنك المركزي وعضوية أربعة أعضاء من القطاع الحكومي بما فيهم المدير العام وعضوين من القطاع الخاص يتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء ويشترط فيهما أن لا يكونا من إداريي أي بنك طيلة مدة عضويتهما في المجلس وطيلة السنتين التاليتين لانتهاء هذه العضوية. ويتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة – من ضمنهم المدير العام- على أسس محددة.

وقد حدد قانون المؤسسة مهام وصلاحيات مجلس الإدارة ومنها على سبيل المثال وضع السياسة العامة وإقرار الخطة العامة لاستثمار أموال المؤسسة وفق أحكام قانون المؤسسة ووضع الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري للمؤسسة وإقرار الموازنة السنوية، بالإضافة إلى منحه ممارسة صلاحيات مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة المنصوص عليها في قانون الشركات بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع أحكام قانون المؤسسة. وقد حددت اجتماعات المجلس بدعوة من رئيس المجلس مرة كل شهرين أو كلما دعت الحاجة لذلك، وتصدر قراراته بالإجماع أو بأغلبية عدد أعضائه وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة.

كما أعطى قانون المؤسسة المدير العام المهام والصلاحيات اللازمة لإدارة شؤون المؤسسة بما فيها تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة والقرارات الصادرة عن مجلس الإدارة والإشراف على الجهاز الإداري للمؤسسة.

ب. الجهاز الإداري والتنفيذي :

يتكون الجهاز الإداري والتنفيذي للمؤسسة من الدوائر والوحدات التالية:

١- دائرة الضمان والتصفية:

تتولى الدائرة اقتراح وتنفيذ وتطوير سياسات ضمان الودائع في المؤسسة وبما يضمن تأسيس المستويات المطلوبة من الحوافز لدى المودعين لفرض انضباط السوق ولدى البنوك لحفزها على إدارة أفضل لمستويات مخاطرها. كما تتولى الدائرة إدارة المهام المناطة بالمؤسسة كمصفٍّ لأي بنك يتقرر تصفيته وفق أحكام قانونها وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بموجبه، وتعمل على وضع وتطوير السياسات المختلفة لعملية التصفية وذلك لتنفيذ إجراءاتها بكفاءة وفعالية. كما تتولى وضع وتطوير وإدارة إجراءات تعويض المودعين بموجب أحكام قانونها وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بموجبه.

٢- الدائرة المالية والإدارية:

تتولى الدائرة تأمين احتياجات المؤسسة من الكوادر البشرية ومن الأجهزة والمعدات وصيانتها وتنفيذ الإجراءات اللازمة لدفع النفقات الذاتية والنفقات الإدارية ومسك السجلات والدفاتر المحاسبية المركزية.

٣- وحدة الإستثمار والتمويل:

تتولى الوحدة إدارة استثمارات أموال المؤسسة بما في ذلك إيداع ما يلزمها من أموال لدى أي بنك وإدارة التمويل لتسديد الإلتزامات المترتبة عليها وفق أحكام قانونها.

٤- قسم العلاقات العامة:

يتولى القسم إدارة العلاقات الخارجية للمؤسسة، وإدارة أنشطة التوعية الإعلامية والإتصال مع البنوك الأعضاء وإدارة الأنشطة والفعاليات المحلية المختلفة للمؤسسة.

٥- التدقيق الداخلي:

يرتبط نشاط التدقيق الداخلي بمجلس إدارة المؤسسة ويتولى مهمة التحقق من صحة وسلامة نشاطات المؤسسة المختلفة ورفع التوصيات بنتائج الفحص والتقييم والتحليل لإدارات المؤسسة المختلفة بهدف النهوض بمسؤولياتها بكفاءة وفاعلية.

كما يتم تشكيل لجان داخلية إما دائمة أو مؤقتة لتدارس أية نواحي من أعمال المؤسسة وشؤون إدارتها وتقديم التوصيات اللازمة، ومن أهم هذه اللجان لجنة إدارة المخاطر التي من مهامها تعريف المخاطر وتحديد مصادرها وانعكاساتها على أداء المؤسسة ومركزها المالي، واقتراح السياسات والإجراءات اللازمة لإدارة المخاطر في المؤسسة وتطويرها بشكل مستمر، بالإضافة إلى التأكد من أن أهداف المؤسسة الإستراتيجية والتشغيلية يتم تحقيقها وضمن مستويات المخاطر المقبولة.

ويعتبر عنصر الموارد البشرية ركيزة أساسية لتحقيق الأهداف العامة للمؤسسة حيث يتم تشجيع العاملين في المؤسسة على المساهمة في تحسين أدائها وتعظيم قيمتها وقدراتها التنافسية وذلك بنشر ثقافة الحاكمية في المؤسسة والعمل على تفعيلها بقدر الإمكان.

رابعاً: الإفصاح والشفافية:

تحتفظ المؤسسة بموجب القانون بسجلات وحسابات منظمة وفق الأصول المحاسبية المتعارف عليها، ويتم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المؤسسة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتشمل مسؤولية التصميم والتطبيق والاحتفاظ بنظام رقابة داخلي لغرض إعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، ويتم تدقيقها من قبل مدقق خارجي للبيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، بالإضافة لذلك تخضع المؤسسة لرقابة ديوان المحاسبة. ويتم نشر الحسابات الختامية السنوية بعد موافقة مجلس الإدارة في الصحف المحلية اليومية (صحيفتين على الأقل) وعلى الموقع الالكتروني للمؤسسة، وضمن التقرير السنوي للمؤسسة الذي يعتبر أداة رئيسة شاملة للتعريف بنظام ضمان الودائع في المملكة وإنجازات المؤسسة السنوية وأهم مؤشرات الودائع لدى الجهاز المصرفي والبنوك الأعضاء وتطور احتياطيات المؤسسة وسياسة استثماراتها والعوائد المتحققة عليها.

خامساً: المبادئ الأساسية الدولية لأنظمة ضمان الودائع:

انطلاقاً من حرص المؤسسة على مواكبة كافة المستجدات الدولية ذات الصلة بنظم ضمان الودائع وبهدف تطوير وتحسين كفاءة وفاعلية نظم وأساليب ومنهجيات عمل المؤسسة لترقى لأفضل الممارسات الدولية في هذا المضمار، فقد قامت المؤسسة وبجهود كادرها خلال العام ٢٠١٣ بإجراء تقييم ذاتي لقياس مدى امتثال نظام ضمان الودائع في المملكة بالمبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع الفعالة البالغ عددها ثمانية عشر مبدأ أساسيا والصادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) ولجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) بهدف معالجة أية ثغرات في عناصر النظام للارتقاء به لمصاف الدول المتقدمة وتحقيق التنافسية. وقد جاءت نتائج هذا التقييم بامتثال تام مع عشرة مبادئ أساسية، والامتثال إلى حدّ ما أوعدم الامتثال جوهريا مع البعض لآخر من هذه المبادئ، وتم وضع التوصيات التي من شأنها المساهمة في تطوير وتحسين نظام ضمان الودائع لمواكبة أفضل الممارسات الدولية المتبعة في صناعة ضمان الودائع.

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

سجّل إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني بالدينار الأردني والعملات الأجنبية ارتفاعاً ملحوظاً وصل إلى ما مقداره ٢٧٦٠٨,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل ٢٤٩٦٩,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢، أي بزيادة قدرها ٢٦٣٩,٣ مليون دينار ونسبتها ١٠,٦٪. علماً بأن معدل النمو السنوي لهذه الودائع للسنوات الخمس الأخيرة بلغ ٨٪ بالمتوسط. وشكّل إجمالي الودائع بالدينار الأردني ما مقداره ٢١٠١٨,٧ مليون دينار أو ما نسبته ٧٦,١٪ من إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي، في حين بلغت الودائع بالعملات الأجنبية ما مقداره ٦٥٩٠,٣ مليون دينار أو ما نسبته ٢٣,٩٪ من إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي في نهاية عام ٢٠١٣.

وبمقارنة هذه النسب بمستواها في نهاية عام ٢٠١٢، يلاحظ أن نسبة الودائع بالدينار كانت عند مستوى ٧٠,٩٪ بالمقارنة مع ٢٩,١٪ للودائع بالعملة الأجنبية.

التطور التاريخي للودائع في الجهاز المصرفي الأردني للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠١٣

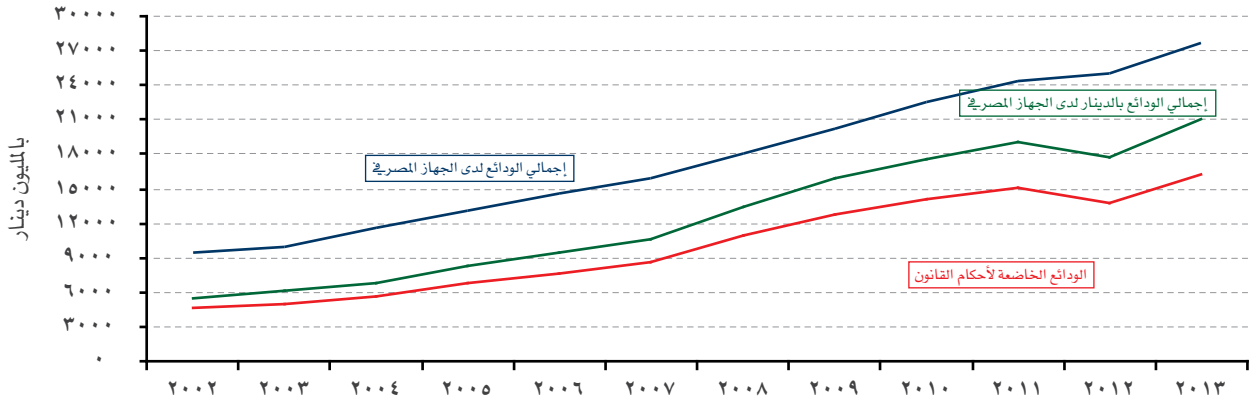

شكّلت الودائع بالدينار الأردني ما نسبته ٧٦,١٪ من إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي في نهاية العام ٢٠١٣.

الودائع بالدينار الأردني:

بلغ إجمالي الودائع بالدينار الأردني لدى الجهاز المصرفي ما مقداره ٢١٠١٨,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة بـ ١٧٧١١,٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢، أي بارتفاع قدره ٣٣٠٧,٧ مليون دينار ونسبته ١٨,٧٪. وتوزعت هذه الودائع ما بين ودائع الأفراد بمبلغ ١٤٠٥٢,٠ مليون دينار تشكل ما نسبته ٦٦,٩٪ من إجمالي الودائع بالدينار لدى الجهاز المصرفي، وودائع الشركات بمبلغ ٦٢٣٦,٨ مليون دينار وما نسبته ٢٩,٧٪، وودائع الحكومة بمبلغ ٧٢٩,٩ مليون دينار وما نسبته ٣,٤٪.

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي:

السنـة	٢٠١٢	٢٠١٣
إجمالي الودائع بالدينار والعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي (بالمليون دينار)	٢٤٩٦٩,٦	٢٧٦٠٨,٩
الودائع بالدينار لدى الجهاز المصرفي (بالمليون دينار)	١٧٧١١,٠	٢١٠١٨,٧
الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي (بالمليون دينار)	٧٢٥٨,٦	٦٥٩٠,٣

توزيع الودائع بالدينار الأردني لدى الجهاز المصرفي على القطاعات المختلفة ونسب نموها

	الأفراد		الشركات		الحكومة	
	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)
٢٠١٢	١١٧٨٢	٤٤٢٧	٥٢٩٢	٦٠٦١٥	٦٣٧	٢٣١٧٥٩
٢٠١٣	١٤٠٥٢	٥٤٢١	٦٢٣٧	٨١٨٧٣	٧٣٠	٢٤٧٢٤٤
نسبة النمو	٪١٩,٣	٪٢٢,٥	٪١٧,٩	٪٣٥,١	٪١٤,٦	٪٦,٧

توزيع الودائع بالدينار الأردني على القطاعات المختلفة

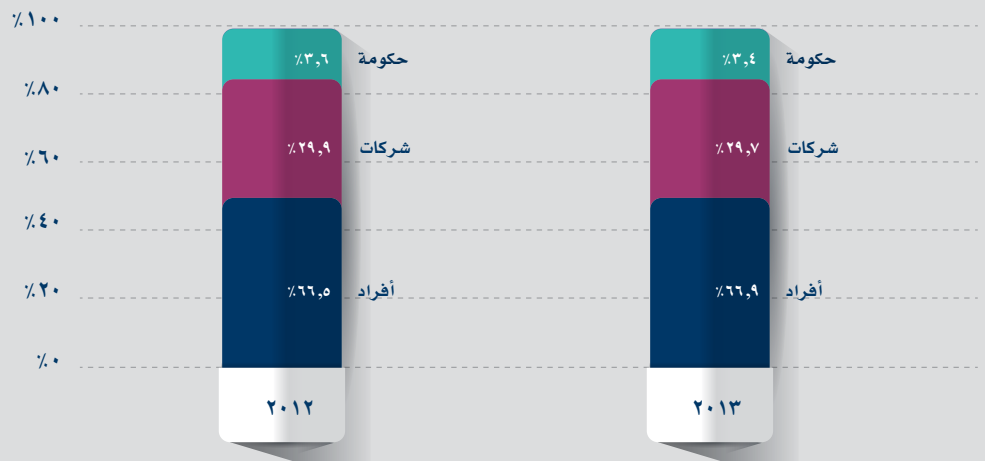

شكّلت الودائع بالدينار الأردني والمملوكة من قبل الأفراد ما نسبته ٦٦,٩٪ من إجمالي الودائع بالدينار الأردني لدى الجهاز المصرفي في نهاية العام ٢٠١٣.

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك التي تسري عليها أحكام القانون:

ارتفع إجمالي الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك الأعضاء[٢] في نهاية عام ٢٠١٣ لتبلغ حوالي ١٦٩٨٢,١ مليون دينار، مقابل ١٤٣٠٤,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢، أي بمعدل نمو بلغ ١٨,٧٪، حيث شكّلت ما نسبته ٨٠,٨٪ من إجمالي الودائع بالدينار لدى الجهاز المصرفي في نهاية عام ٢٠١٣. يذكر أن هذه الودائع تعود لحوالي ١٧٣٣,٨ ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ ٩٧٩٥ دينار مقارنة بـ ١٦٨٧,٠ ألف مودع ومتوسط وديعة قيمته ٨٤٧٩ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٢.

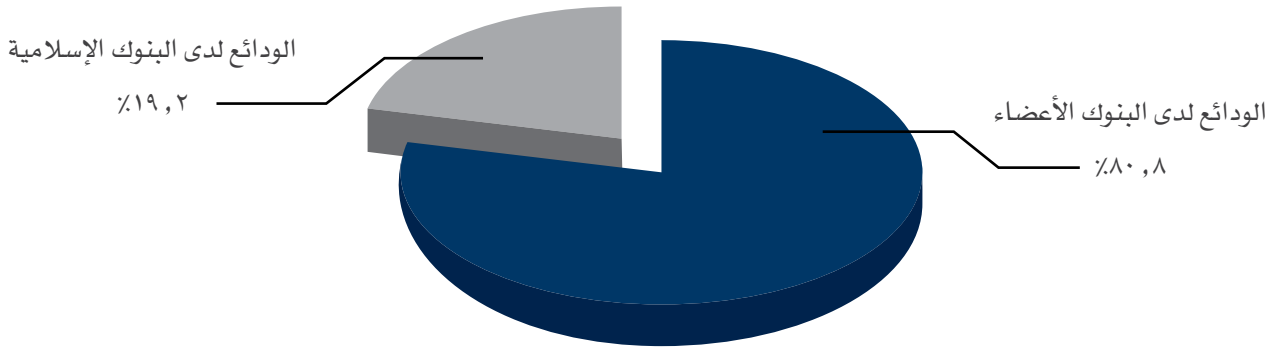

اجمالي الودائع بالدينار الأردني لدى الجهاز المصرفي ٢١٠١٨,٧ مليون دينار

الودائع الخاضعة لأحكام القانون:

بلغت ودائع العملاء الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة – والتي تمثل الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك الأعضاء باستثناء ودائع الحكومة وودائع ما بين البنوك والتأمينات النقدية بحدود سقف التسهيلات الممنوحة بضمانها – حوالي ١٦٣٢٤,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة بـ ١٣٧٣٠,٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ وبمعدل نمو بلغ ١٨,٩٪، علماً بأن هذه الودائع تشكل ما نسبته ٩٦,١٪ من ودائع الدينار الأردني لدى البنوك التي تسري عليها أحكام قانون المؤسسة، وتعود لحوالي ١٧٣٠,٩ ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ ٩٤٣١ ديناراً لعام ٢٠١٣ مقارنة بـ ١٦٨٤,٣ ألف مودع ومتوسط وديعة بلغ ٨١٥٢ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٢.

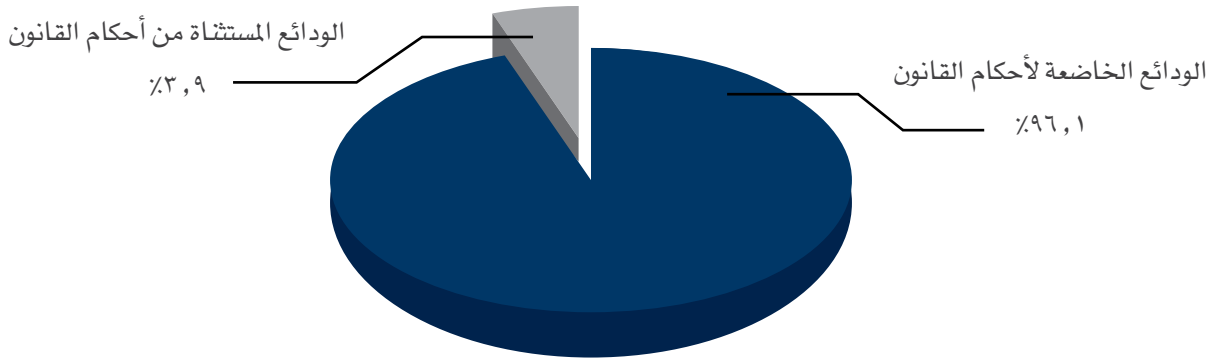

الودائع لدى البنوك الأعضاء ١٦٩٨٢,١ مليون دينار

شكّلت الودائع الخاضعة لأحكام القانون ما نسبته ٩٦,١٪ من إجمالي الودائع بالدينار لدى البنوك التي تسري عليها أحكام قانون المؤسسة.

٢- جميع البنوك العاملة في المملكة باستثناء البنوك الإسلامية حيث لم يقرر أي منها الانضمام إلى مؤسسة ضمان الودائع حتى نهاية عام ٢٠١٣.

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

الودائع المضمونة بالكامل:

شكّلت الودائع المضمونة بالكامل وفق أحكام القانون – والتي تمثل الودائع التي يقل رصيدها عن أو يساوي خمسين ألف دينار- ما نسبته ٢٥٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠١٣، حيث بلغت ما مقداره ٤٠٧٥,٩ مليون دينار، تعود لحوالي ١٦٨٩,٢ ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ ٢٤١٣ ديناراً مقارنة بـ٣٧٩١,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ تعود لحوالي ١٦٤٨,٨ ألف مودع بمتوسط وديعة بلغ ٢٢٩٩ ديناراً، حيث بلغت نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعهم بالكامل من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠١٣ حوالي ٩٧,٦٪.

بلغت نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعهم بالكامل حوالي ٩٧,٦٪ من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون في نهاية العام ٢٠١٣.

شكّلت الودائع المضمونة بالكامل ما نسبته ٢٥٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية العام ٢٠١٣.

الودائع المضمونة جزئياً:

أما الودائع الخاضعة لأحكام القانون والتي تزيد عن خمسين ألف دينار، أي المضمونة جزئياً، فقد بلغت حوالي ١٢٢٤٨,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة بـ٩٩٣٨,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢، تشكّل هذه الودائع ما نسبته ٧٥٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠١٣. وتعود هذه الودائع لحوالي ٤١,٧ ألف مودع يشكّلون ما نسبته ٢,٤٪ من إجمالي المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون، بمتوسط وديعة بلغ ٢٩٣٦٩٣ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة بـ٣٥,٥ ألف مودع بمتوسط وديعة بلغ ٢٧٩٨٢٧ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٢.

بلغت نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعهم جزئياً حوالي ٢,٤٪ من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون في نهاية العام ٢٠١٣.

شكّلت الودائع المضمونة جزئياً ما نسبته ٧٥٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية العام ٢٠١٣.

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

تركّز الودائع بالدينار لدى أكبر خمسة بنوك تسري عليها أحكام القانون:

أما عن توزيع الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك الأعضاء، فقد استحوذت أكبر خمسة بنوك من حيث حجم الودائع على ما يقارب ثلثي الودائع بالدينار الأردني وهي: البنك العربي، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك الأردني الكويتي، البنك الأهلي الأردني وبنك الاتحاد، وفق النسب التالية على الترتيب: ٢٣,١٪، ١٩,٦٪، ٧,٢٪، ٦,٢٪، ٥,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٣.

تركز الودائع بالدينار لدى أكبر خمسة بنوك تسري عليها أحكام قانون المؤسسة كما هي في نهاية العام ٢٠١٣

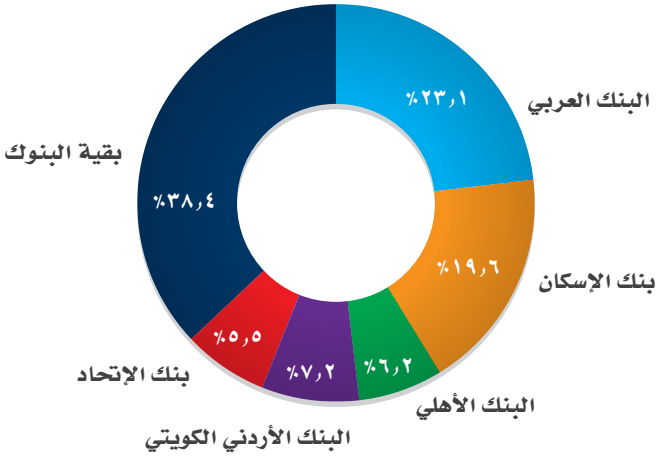

احتياطيات المؤسسة:

واصلت المؤسسة خلال عام ٢٠١٣ العمل على بناء احتياطياتها للوصول إلى الحد المستهدف قانوناً والبالغ ٣٪ من الودائع الخاضعة لأحكام القانون. حيث ارتفع إجمالي احتياطات المؤسسة من ٣٣٤,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٣٩٣,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣، أو ما نسبته ٢,٤١٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون. وبإضافة رسوم الاشتراك التي قامت المؤسسة بتحصيلها من البنوك الأعضاء خلال شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٤، والتي بلغت ٤١,١ مليون دينار، تصل الاحتياطيات في نهاية كانون الثاني من العام ٢٠١٤ إلى حوالي ٤٣٤,٧ مليون دينار أو ما نسبته ٢,٧٪ من الودائع الخاضعة لأحكام القانون كما هي في ٣١ كانون أول ٢٠١٣.

التطور التاريخي لنسبة الاحتياطيات الى الودائع الخاضعة لأحكام القانون

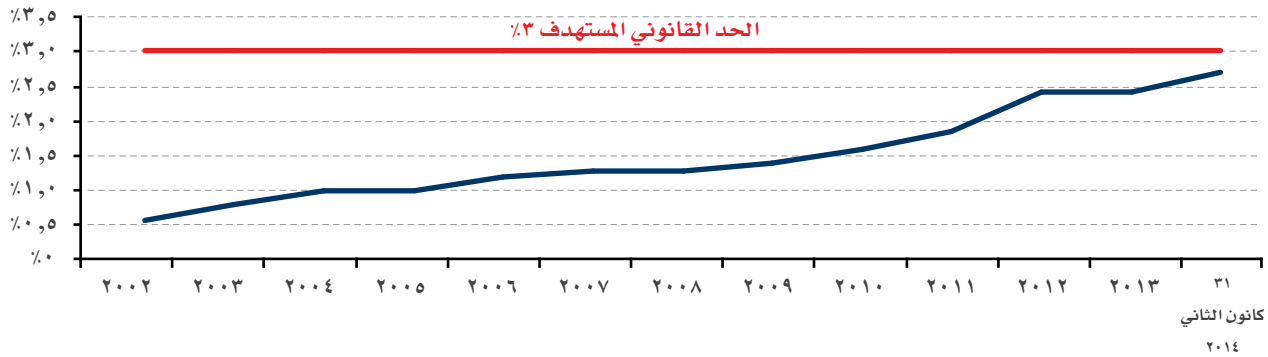

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

أهم مؤشرات ودائع العملاء والمودعين بالدينار في البنوك الأعضاء للفترة من كانون الأول ٢٠٠٢ إلى كانون الأول ٢٠١٣												
البند / نهاية الفترة	كانون الأول ٠٢	كانون الأول ٠٣	كانون الأول ٠٤	كانون الأول ٠٥	كانون الأول ٠٦	كانون الأول ٠٧	كانون الأول ٠٨	كانون الأول ٠٩	كانون الأول ١٠	كانون الأول ١١	كانون الأول ١٢	كانون الأول ١٣	نسبة النمو
إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء (مليون دينار)	٤٨٧٨,٠	٥٢١٣,٨	٥٨٨٥,٣	٧١٧٣,٠	٨٠٠١,٨	٩٠٨١,٣	١١٥٤٢,٣	١٣٥٥٢,٦	١٤٧١٥,٢	١٥٦٨٠,٥	١٤٣٠٤,٤	١٦٩٨٢,١	٪١٨,٧
إجمالي عدد العملاء لدى البنوك الأعضاء (ألف مودع)	١٣٧٣,٧	١٣٥٥,٢	١٣٩٧,٧	١٤٧٦,١	١٥٧٠,٠	١٦٢٤,٧	١٦٨١,٨	١٦٨٤,٠	١٦٩١,١	١٧٠٧,٠	١٦٨٧,٠	١٧٣٣,٨	٪٢,٨
متوسط الوديعة لإجمالي العملاء لدى البنوك الأعضاء (دينار)	٣٥٥٠,٩	٣٨٤٧,٤	٤٢١٠,٦	٤٨٥٩,٥	٥٠٩٧,٣	٥٥٨٩,٤	٦٨٦٣,٢	٨٠٤٨,٠	٨٧٠٢,٠	٩١٨٦,٠	٨٤٧٩,٠	٩٧٩٥,٠	٪١٥,٥
إجمالي ودائع العملاء الخاضعة لأحكام القانون (مليون دينار)	٤٦٥٣,٥	٤٩٩١,٢	٥٥٨٥,٠	٦٧٩٥,٢	٧٥٦٧,٠	٨٥٨٤,١	١١٠١٧,٢	١٢٨٢٣,٦	١٤٠٩٨,١	١٥٠٩٩,٧	١٣٧٣٠,٠	١٦٣٢٤,٧	٪١٨,٩
الودائع الخاضعة للتعويض (مليون دينار)	١٤٧٨,٨	١٦٣٤,٧	١٨١٦,١	١٩٤٩,٠	٢١٣٤,٢	٢٢٣٢,١	٢٤٥١,٤	٢٧٢٠,٨	٢٨٥٤,٦	٥٧٩٠,٤	٥٥٦٧,١	٦١٦١,٢	٪١٠,٧
نسبة الودائع الخاضعة للتعويض إلى إجمالي ودائع العملاء	٪٣٠,٣	٪٣١,٤	٪٣٠,٩	٪٢٧,٢	٪٢٦,٧	٪٢٤,٦	٪٢١,٢	٪٢٠,١	٪١٩,٤	٪٣٦,٩	٪٣٨,٩	٪٣٦,٣	-٪٦,٧
نسبة الودائع الخاضعة للتعويض إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون	٪٣١,٨	٪٣٢,٨	٪٣٢,٥	٪٢٨,٧	٪٢٨,٢	٪٢٦,٠	٪٢٢,٣	٪٢١,١	٪٢٠,٢	٪٣٨,٣	٪٤٠,٥	٪٣٧,٧	-٪٦,٩
عدد العملاء الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (ألف مودع)	١٣٧٢,٢	١٣٥٢,٨	١٣٩٥,٠	١٤٧٣,٥	١٥٦٧,٣	١٦٢١,٦	١٦٧٨,٨	١٦٨١,٥	١٦٨٨,٦	١٧٠٤,٦	١٦٨٤,٣	١٧٣٠,٩	٪٢,٨
متوسط الوديعة للعملاء المضمونين (دينار)	٣٣٩١,٢	٣٦٨٩,٥	٤٠٠٣,٥	٤٦١١,٧	٤٨٣٤,٢	٥٢٩٣,٧	٦٥٦٢,٤	٧٦٢٦,٠	٨٣٤٩,٠	٨٨٥٨,٢	٨١٥١,٦	٩٤٣١,٠	٪١٥,٧
ودائع العملاء المضمونة بالكامل (الودائع التي يقل رصيدها أو يساوي سقف الضمان) (مليون دينار)	٩١٥,٦	١٠٠٥,٢	١١١٤,٣	١١٧٢,٣	١٢٦٤,٢	١٢٨٣,٨	١٣٨٠,٧	١٤٨٠,٤	١٥٠٤,٩	٣٨٥٨,٧	٣٧٩١,٢	٤٠٧٥,٩	٪٧,٥
عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (ألف مودع)	١٣١٥,٩	١٢٨٩,٩	١٣٢٤,٨	١٣٩٥,٨	١٤٨٠,٣	١٥٢٦,٧	١٥٧١,٨	١٥٥٧,٤	١٥٥٣,٦	١٦٦٦,٠	١٦٤٨,٨	١٦٨٩,٢	٪٢,٥
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (دينار)	٦٩٥,٨	٧٧٩,٣	٨٤١,١	٨٣٩,٨	٨٥٤,٠	٨٤٠,٨	٨٧٨,٥	٩٥١,٠	٩٦٩,٠	٢٣١٦,٢	٢٢٩٩,٣	٢٤١٣,٠	٪٤,٩
ودائع العملاء المضمونة جزئيا (الودائع التي يزيد رصيدها عن سقف الضمان) (مليون دينار)	٣٧٣٧,٩	٣٩٨٦,١	٤٤٧٠,٧	٥٦٢٢,٩	٦٣١٢,٨	٧٣٠٠,٤	٩٦٣٦,٥	١١٣٤٣,٢	١٢٥٩٣,٢	١١٢٤١,٠	٩٩٣٨,٩	١٢٢٤٨,٨	٪٢٣,٢
عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئيا (ألف مودع)	٥٦,٣	٦٣,٠	٧٠,٢	٧٧,٧	٨٧,٠	٩٤,٨	١٠٧,١	١٢٤,٠	١٣٥,٠	٣٨,٦	٣٥,٥	٤١,٧	٪١٧,٥
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم جزئيا (دينار)	٦٦,٣٦٧	٦٣,٣١٤	٦٣,٧٠٤	٧٢,٣٩٦	٧٢,٤٤٨	٧٦,٩٧٧	٩٠,٠٠٤	٩١,٤٤٨	٩٣,٣٠٣	٢٩٠,٩٦١	٢٧٩,٨٢٧	٢٩٣,٦٩٣	٪٥,٠
الودائع الخاضعة للتعويض والمقدّرة للودائع المضمونة جزئياً (مليون دينار)	٥٦٣,٢	٦٢٩,٦	٧٠١,٨	٧٧٦,٧	٨٧٠,٠	٩٤٨,٤	١٠٧٠,٧	١٢٤٠,٤	١٣٤٩,٧	١٩٣١,٧	١٧٧٥,٩	٢٠٨٥,٣	٪١٧,٤
نسبة الودائع المضمونة بالكامل إلى إجمالي الودائع المضمونة بالكامل وجزئيا	٪١٩,٧	٪٢٠,١	٪٢٠,٠	٪١٧,٣	٪١٦,٧	٪١٥,٠	٪١٢,٥	٪١١,٥	٪١٠,٧	٪٢٥,٦	٪٢٧,٦	٪٢٥,٠	-٪٩,٤
نسبة الودائع المضمونة جزئيا إلى إجمالي الودائع المضمونة بالكامل وجزئيا	٪٨٠,٣	٪٧٩,٩	٪٨٠,٠	٪٨٢,٧	٪٨٣,٣	٪٨٥,٠	٪٨٧,٥	٪٨٨,٥	٪٨٩,٣	٪٧٤,٤	٪٧٢,٤	٪٧٥,٠	٪٣,٦
نسبة الودائع الخاضعة للتعويض للودائع المضمونة جزئياً إلى إجمالي الودائع المضمونة جزئياً	٪١٥,١	٪١٥,٨	٪١٥,٧	٪١٣,٨	٪١٣,٨	٪١٣,٠	٪١١,٠	٪١٠,٩	٪١٠,٧	٪١٧,٢	٪١٧,٩	٪١٧,٠	-٪٥,٠
نسبة الودائع المضمونة بالكامل إلى إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء	٪١٨,٨	٪١٩,٣	٪١٨,٩	٪١٦,٣	٪١٥,٨	٪١٤,١	٪١٢,٠	٪١٠,٩	٪١٠,٢	٪٢٤,٦	٪٢٦,٥	٪٢٤,٠	-٪٩,٤
نسبة الودائع المضمونة جزئيا إلى إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء	٪٧٦,٦	٪٧٦,٥	٪٧٦,٠	٪٧٨,٤	٪٧٨,٨	٪٨٠,٤	٪٨٣,٥	٪٨٣,٧	٪٨٥,٦	٪٧١,٧	٪٦٩,٥	٪٧٢,١	٪٣,٧
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل إلى إجمالي عدد العملاء لدى البنوك الأعضاء	٪٩٥,٨	٪٩٥,٢	٪٩٤,٨	٪٩٤,٦	٪٩٤,٣	٪٩٤,٠	٪٩٣,٥	٪٩٢,٥	٪٩١,٩	٪٩٧,٦	٪٩٧,٧	٪٩٧,٤	-٪٠,٣
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئيا إلى إجمالي عدد العملاء لدى البنوك الأعضاء	٪٤,١	٪٤,٦	٪٥,٠	٪٥,٣	٪٥,٥	٪٥,٨	٪٦,٤	٪٧,٤	٪٨,٠	٪٢,٣	٪٢,١	٪٢,٤	٪١٤,٣
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل إلى عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل وجزئيا	٪٩٥,٩	٪٩٥,٣	٪٩٥,٠	٪٩٤,٧	٪٩٤,٤	٪٩٤,٢	٪٩٣,٦	٪٩٢,٦	٪٩٢,٠	٪٩٧,٧	٪٩٧,٩	٪٩٧,٦	-٪٠,٣
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئيا إلى عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل وجزئيا	٪٤,١	٪٤,٧	٪٥,٠	٪٥,٣	٪٥,٦	٪٥,٨	٪٦,٤	٪٧,٤	٪٨,٠	٪٢,٣	٪٢,١	٪٢,٤	٪١٤,٣
نسبة تركز الودائع المضمونة بالكامل وجزئيا لدى أكبر بنك	٪٢٨,٩	٪٢٩,٩	٪٢٨,٩	٪٢٧,٢	٪٢٥,٧	٪٢٤,٦	٪٢٥,٨	٪٢٤,٨	٪٢٤,٨	٪٢٥,٩	٪٢٣,٥	٪٢٣,١	-٪١,٧
نسبة تركز الودائع المضمونة بالكامل وجزئيا لدى أكبر بنكين	٪٤٧,٣	٪٥٠,٤	٪٥٠,٢	٪٤٨,٣	٪٤٦,٤	٪٤٥,٧	٪٤٥,٣	٪٤٤,٨	٪٤٤,٨	٪٤٥,٢	٪٤٣,٧	٪٤٢,٧	-٪٢,٣
نسبة تركز الودائع المضمونة بالكامل وجزئيا لدى أكبر خمسة بنوك	٪٦٩,٠	٪٧٢,٣	٪٧١,٠	٪٦٩,١	٪٧٠,٠	٪٦٦,٧	٪٦٥,٦	٪٦٤,٦	٪٦٤,٦	٪٦٣,٩	٪٦٢,٨	٪٦١,٦	-٪١,٩
إحتياطيات المؤسسة (مليون دينار)	٢٦,٥	٣٩,٤	٥٣,٦	٦٩,٩	٩٠,٨	١١٥,٢	١٤٥,٠	١٨٣,٩	٢٢٩,١	٢٧٨,٤	٣٣٤,٢	٣٩٣,٦	٪١٧,٨
نسبة الإحتياطيات الى الودائع المضمونة بالكامل وجزئياً	٪٠,٦	٪٠,٨	٪١,٠	٪١,٠	٪١,٢	٪١,٣	٪١,٣	٪١,٤	٪١,٦	٪١,٨	٪٢,٤	٪٢,٤	-٪١,٢
نسبة الإحتياطيات الى الودائع الخاضعة للتعويض	٪٢,٧	٪٢,٤	٪٣,٠	٪٣,٦	٪٤,٣	٪٥,٢	٪٥,٩	٪٦,٨	٪٨,٠	٪٤,٨	٪٦,٠	٪٦,٤	٪٦,٧

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

ودائع العملاء بالعملات الأجنبية:

بلغت الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي ما يعادل ٦٥٩٠,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة بحوالي ٧٢٥٨,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢، وبانخفاض بلغت نسبته ٩,٢٪. في حين انخفض عدد المودعين بالعملات الأجنبية خلال العام ٢٠١٣ من ٢٧٤,٤ ألف مودع في نهاية عام ٢٠١٢ إلى نحو ٢٥٥ ألف مودع في نهاية العام ٢٠١٣. كما انخفض متوسط حجم الوديعة بالعملات الأجنبية من ٢٦٤٤٨ دينارا في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٢٥٨٤٢ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٣. يذكر أن الودائع بالعملات الأجنبية غير مضمونة حالياً، ويجوز إخضاع هذه العملات للضمان وفق المادة (٣٢/أ) من قانون المؤسسة، بقرار من البنك المركزي.

التطور التاريخي للودائع بالعملات الأجنبية في الجهاز المصرفي الأردني للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠١٣

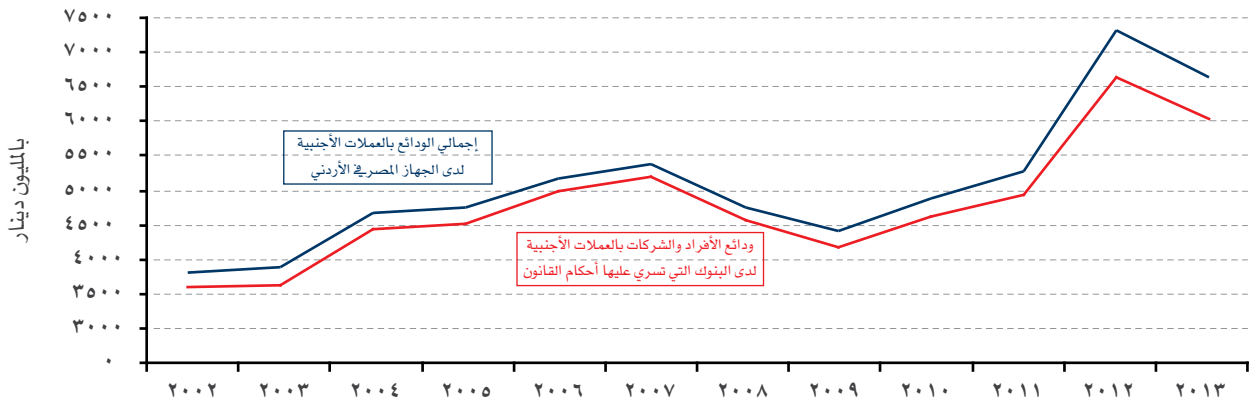

وقد توزعت الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي على ودائع الأفراد بما يعادل ٤٥٩٩,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ مشكّلة ما نسبته ٦٩,٨٪ من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي، وودائع الشركات بمقدار ١٩٨٢,٧ مليون دينار في عام ٢٠١٣ وبنسبة ٣٠,١٪، وودائع الحكومة بمقدار ٨,٤ مليون دينار وبنسبة ٠,١٪.

بلغت نسبة الودائع بالعملات الأجنبية المملوكة من قبل الأفراد حوالي ٦٩,٨٪ من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي كما في نهاية العام ٢٠١٣.

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

توزيع الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي الأردني على القطاعات المختلفة ونسب نموها						
	الأفراد		الشركات		الحكومة	
	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)	مبلغ الودائع (بالألف دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)
٢٠١٢	٥١٧٣	٢١٦٨٧	٢٠٧٦	٥٧٩٦١	٩٣٧٣	١٠٣٠٠٠
٢٠١٣	٤٥٩٩	٢٠٦٧٢	١٩٨٣	٦١٠٧٤	٨٣٦٨	١١٠١٠٠
نسبة النمو	(٪١١,١)	(٪٤,٧)	(٪٤,٥)	٪٥,٤	(٪١٠,٧)	٪٦,٩

توزيع الودائع بالعملات الأجنبية على القطاعات المختلفة

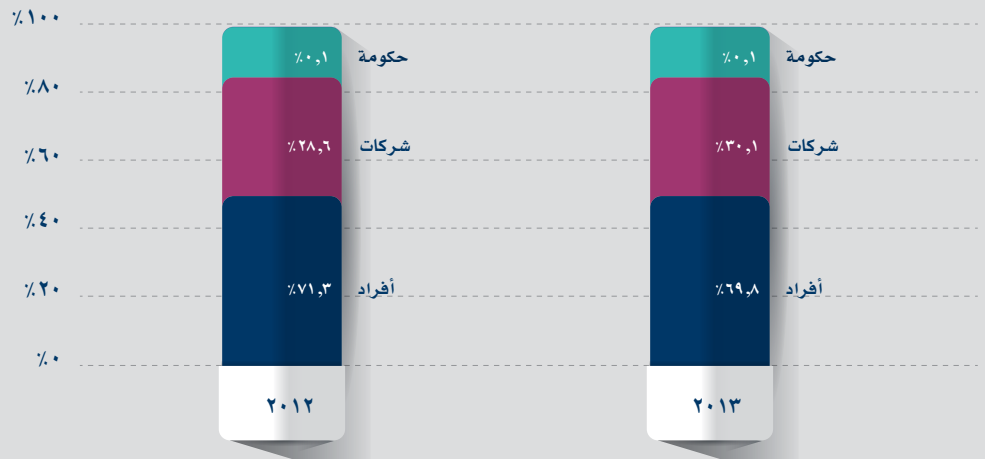

أما بالنسبة للودائع بالعملات الأجنبية لدى البنوك التي تسري عليها أحكام القانون، فقد بلغت ما يعادل ٥٩٩١,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣، مقارنة بـ ٦٥٧٥,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ وبانخفاض بلغت نسبته ٨,٩٪. وقد شكلت هذه الودائع ما نسبته ٩٠,٩٪ من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي. وبلغ عدد المودعين بالعملات الأجنبية لدى هذه البنوك في نهاية عام ٢٠١٣ حوالي ٢١٦,٣ ألف مودع بمتوسط وديعة يعادل ٢٧٧٠٣ ديناراً، مقابل ٢٣٣,٠ ألف مودع ومتوسط وديعة يعادل ٢٨٢٢٤ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٢.

أما بالنسبة لنسب الاستحواذ لدى أكبر خمسة بنوك من حيث حجم الودائع بالعملات الأجنبية، فقد كان ترتيبها كالتالي: البنك العربي، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، بنك اتش اس بي سي، البنك الأردني الكويتي والبنك الأهلي ووفق النسب التالية على الترتيب: ١,٣٤٪، ١٨,٢٪، ٧,٦٪، ٨,٥٪ و٧,٤٪.

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

تركز الودائع بالعملات الأجنبية لدى أكبر خمسة بنوك تسري عليها أحكام قانون المؤسسة كما هي في نهاية العام ٢٠١٣

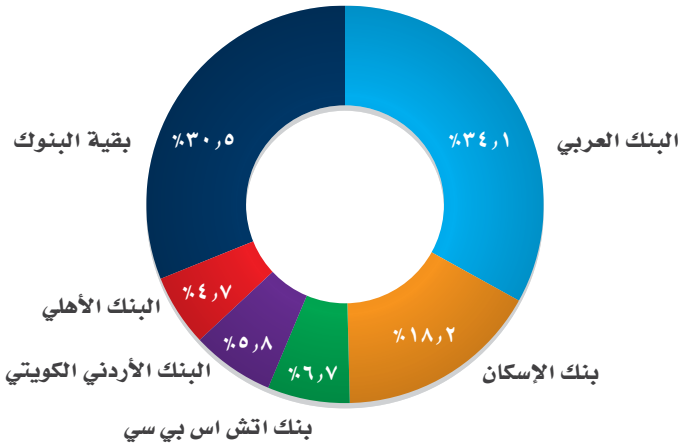

أداء البنوك الأعضاء

أداء البنوك الأعضاء

أدت الممارسات السليمة وإجراءات تنظيم الجهاز المصرفي بشكل عام وحسن إدارة عمل البنوك بشكل خاص الرامية إلى مواجهة مخاطره المختلفة، والتي اتسمت بالمرونة والتفاعل بشكل كبير مع السياسات النقدية والرقابية والمصرفية الحصيفة التي ينتهجها البنك المركزي، إلى استقرار أوضاع الجهاز المصرفي وتمتينه وزيادة كفاءته ومساهمته في التنمية الاقتصادية للمملكة. حيث أظهرت المؤشرات المالية الرئيسة للبنوك الأعضاء لعام ٢٠١٣ والبالغ عددها ٢٢ بنكاً من أصل ٢٦ بنكاً يمثل الجهاز المصرفي الأردني، إلى ارتفاع نسبة تغطية المخصصات للديون المتعثرة، وانخفاض نسبة الديون غير العاملة، والمحافظة على معدلات كفاية رأس المال المرتفعة، الأمر الذي عزز من ملاءتها المالية وقدرتها على مواجهة أية صدمات خارجية أو داخلية، وتالياً ملخص لأهم تلك المؤشرات:-

- بلغ إجمالي موجودات البنوك الأعضاء في نهاية عام ٢٠١٣ حوالي ٣٥٠٠٤,١ مليون دينار مقابل ٣٢١٣٨,٦ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٢، بزيادة قدرها ٢٨٦٥,٥ مليون دينار ونسبتها ٨,٩٪، مقابل زيادة قدرها ٧٩٥ مليون دينار ونسبتها ٢,٥٪ خلال العام ٢٠١٢.

- بلغ إجمالي مطلوبات البنوك الأعضاء في نهاية العام ٢٠١٣ حوالي ٣٠٣٠٦,١ مليون دينار مقابل ٢٧٦٩٦,٦ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٢، وبزيادة قدرها ٢٦٠٩,٤ مليون دينار ونسبتها ٩,٤٪، مقابل زيادة قدرها ٥٩١,٦ مليون دينار ونسبتها ٢,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٢.

- بلغ إجمالي حقوق الملكية لدى البنوك الأعضاء حوالي ٤٦٩٨,٠ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٣ مقابل ٤٤٤٢,٠ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٢، وبزيادة مقدارها ٢٥٥,٨ مليون دينار ونسبتها ٥,٨٪، مقابل زيادة قدرها ٢٠٤,١ مليون دينار ونسبتها ٤,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٢.

إجمالي الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية لدى البنوك الأعضاء

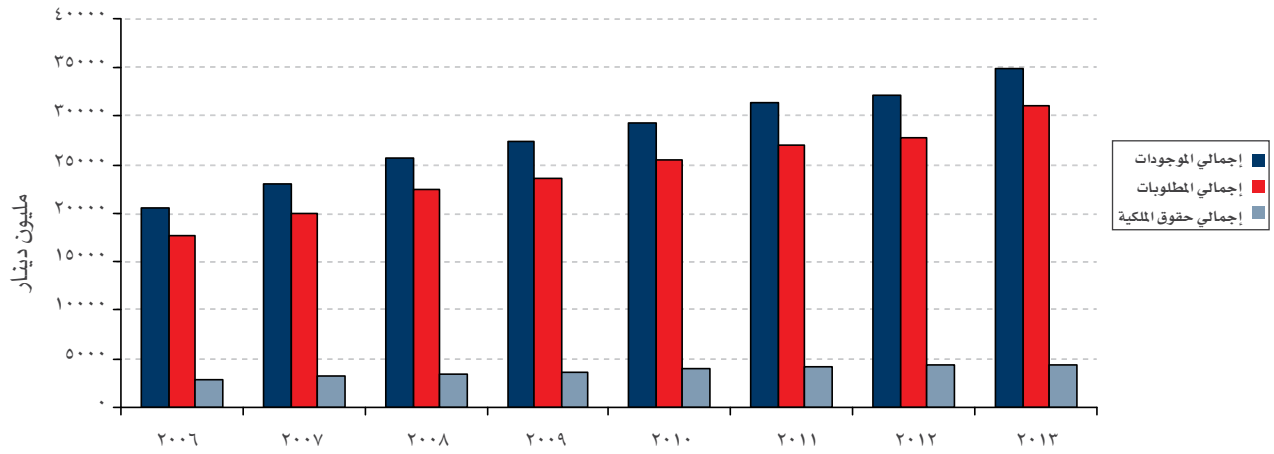

الهيكل العام للموجودات والمطلوبات

- بلغ إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء حوالي ٢٢٩٩٨,٣ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٣ مقابل ٢٠٨٨٠,١ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٢، وبزيادة مقدارها ٢١١٨,٢ مليون دينار ونسبتها ١٠,١٪، وشكلت هذه الودائع ما نسبته ٧٥,٩٪ من إجمالي المطلوبات في العام ٢٠١٣ مقابل ٧٥,٤٪ للعام ٢٠١٢.

أداء البنوك الأعضاء

■ بلغ مقدار صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة حوالي ١٣٢٩٩,٥ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٣ مقابل ١٢٦٧٦,١ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٢ وبزيادة قدرها ٦٢٣,٤ مليون دينار ونسبتها ٤,٩٪. وقد تراجعت بذلك نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الموجودات لتصبح حوالي ٣٨,٠٪ في نهاية العام ٢٠١٣ مقابل ٣٩,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٢.

■ بلغ مقدار الاستثمارات في الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة لدى البنوك الأعضاء (معظمها سندات حكومة أردنية) حوالي ٨٨٦٥,٥ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٣ مقابل ٧٠٢٧,٩ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٢، وبارتفاع قدره ١٨٣٧,٦ مليون دينار ونسبته ٢٦,١٪. وقد ارتفعت نسبة هذه الموجودات إلى إجمالي الموجودات –على حساب التسهيلات الائتمانية– لتشكّل ما نسبته ٢٥,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٣ مقابل ٢١,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٢.

■ بلغ مقدار الالتزامات خارج قائمة المركز المالي (التسهيلات غير المباشرة) حوالي ٧٦٨٤,١ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٣ مقابل ٧٥١١,٧ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٢ وبزيادة قدرها ١٧٢,٤ مليون دينار ونسبتها ٢,٣٪، وقد شكّلت هذه الالتزامات ما نسبته ٢٢,٠٪ من إجمالي الموجودات لدى البنوك الأعضاء في العام ٢٠١٣ مقابل ٢٣,٤٪ في العام ٢٠١٢.

محفظة التسهيلات الائتمانية:

أظهرت محفظة التسهيلات الائتمانية لدى البنوك الأعضاء تحسناً نسبياً في أدائها خلال العام ٢٠١٣ مقارنة بالعام ٢٠١٢، وقد ظهر ذلك من خلال المؤشرات الكمية التي تقيس ذلك ونذكر منها ما يلي:-

■ بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة بالإضافة إلى الفوائد المعلقة والديون المعدومة منسوبة إلى صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة حوالي ١١,٦٪ للبنوك الأعضاء في نهاية العام ٢٠١٣ مقارنة بنسبة ١٣,١٪ في نهاية العام ٢٠١٢.

■ بلغت نسبة تغطية المخصصات إلى أصل التسهيلات غير العاملة لدى البنوك الأعضاء حوالي ٨٣,١٪ في نهاية العام ٢٠١٣ مقابل ٧٣,٧٪ للعام ٢٠١٢.

■ بلغت نسبة المخصص المقتطع خلال العام من الإيرادات –تحوطاً لتسهيلات ائتمانية غير عاملة– إلى صافي إيرادات الفوائد حوالي ١٤,٢٪ في نهاية ٢٠١٣ مقابل ٢٤,٥٪ في نهاية ٢٠١٢.

■ بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة إلى إجمالي التسهيلات حوالي ٢,٢٪ للعام ٢٠١٣ مقابل ٢,٠٪ للعام ٢٠١٢.

نسبة كفاية رأس المال:

■ بلغت نسبة كفاية رأس المال لإجمالي البنوك الأعضاء حوالي ١٨,٠٪ للعام ٢٠١٣، مقابل ١٨,٤٪ للعام ٢٠١٢، علماً بأن تعليمات البنك المركزي تحدد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بمقدار ١٢٪، كما أن مقررات بازل II تحدد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بمقدار ٨٪.

أداء البنوك الأعضاء

الربحية :

- وعلى صعيد قائمة الدخل فقد بلغ صافي الأرباح قبل الضريبة للبنوك الأعضاء في نهاية العام ٢٠١٣ ما مقداره ٦٢٨,٥ مليون دينار مقابل ٥١٩,٧ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٢ وبزيادة قدرها ١٠٨,٩ مليون دينار ونسبتها ٢٠,٩٪.

- بلغت نسبة العائد قبل الضريبة إلى متوسط الموجودات لدى البنوك الأعضاء حوالي ١,٩٪ للعام ٢٠١٣ مقابل ١,٦٪ للعام ٢٠١٢.

- بلغت نسبة العائد قبل الضريبة إلى متوسط حقوق الملكية لدى البنوك الأعضاء حوالي ١٣,٨٪ للعام ٢٠١٣ مقابل ١٢,٠٪ للعام ٢٠١٢.

- بلغت نسبة العائد على متوسط التسهيلات (العائد من صافي الفوائد على التسهيلات إلى متوسط صافي التسهيلات) حوالي ٨,١٪ في عام ٢٠١٣ مقابل ٧,٩٪ في ٢٠١٢.

صافي دخل البنوك الأعضاء

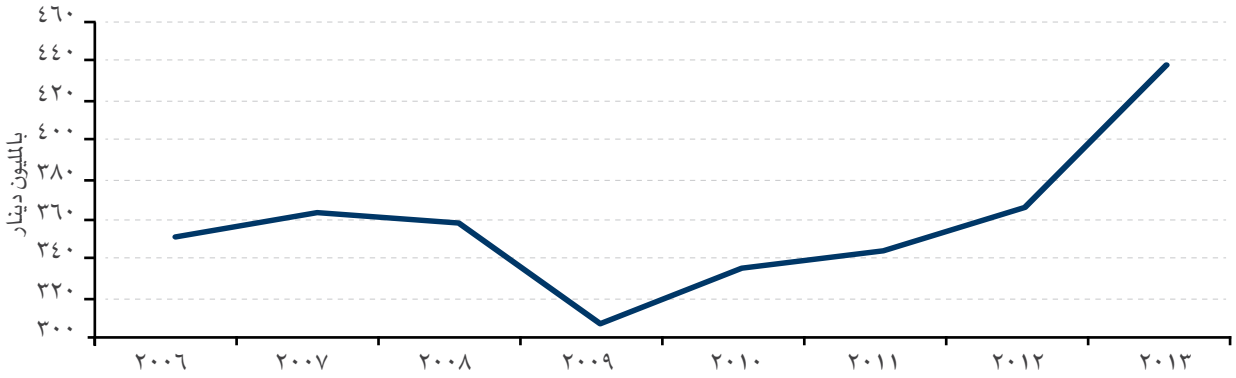

أهم مؤشرات الأداء المالي للأعوام الخمسة الأخيرة

النسبة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الموجودات	٣٨,٥٪	٣٧,٦٪	٣٣,٣٪	٣٩,٤٪	٣٨,٠٪
نسبة الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إلى إجمالي الموجودات	٧,٥٪	٦,٠٪	٢٠,٠٪	٢١,٩٪	٢٥,٣٪
نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة والفوائد المعلقة والديون المعدومة إلى صافي التسهيلات	٩,٨٪	١١,٩٪	١١,٦٪	١٣,١٪	١١,٦٪
المخصص المقتطع خلال العام للتسهيلات إلى صافي إيرادات الفوائد	٢١,٢٪	٢٢,١٪	٢٥,٧٪	٢٤,٥٪	١٤,٢٪
نسبة النقد وشبه النقد إلى ودائع العملاء فوق ١٠٠,٠٠٠ دينار أردني	٦٩,٩٪	٦٩,٨٪	٦١,٠٪	٦٦,٣٪	٥١,٣٪
نسبة كفاية رأس المال	١٩,٨٪	١٩,٨٪	١٨,٦٪	١٨,٤٪	١٨,٠٪
نسبة العائد قبل الضريبة إلى متوسط الموجودات	١,٦٪	١,٧٪	١,٥٪	١,٦٪	١,٩٪

رأسمال المؤسسة
وتطوّر استثماراتها واحتياطياتها وأدائها المالي

رأسمال المؤسسة
وتطوّر استثماراتها واحتياطياتها وأدائها المالي

واصلت المؤسسة خلال العام ٢٠١٣ جهودها الرامية إلى تعزيز احتياطياتها المالية حتى تتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتها القانونية كضامن للودائع وبما يسهم في تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية في حماية المودعين لدى البنوك في المملكة بضمان ودائعهم لديها تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي في المملكة، وللوصول إلى النسبة القانونية المستهدفة للاحتياطيات والبالغة ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانونها واستمرارا لعملية التطوير ومواكبة التطورات وأفضل الممارسات الدولية، تقوم المؤسسة بتبني خطة متكاملة للوصول إلى النسبة المحددة ضمن إطار زمني متوازن وتعمل على إدارة محفظتها الاستثمارية وفق أسس منهجية تهدف إلى تعزيز بناء احتياطياتها.

تتكون مصادر تمويل المؤسسة من رسوم الاشتراكات السنوية التي تدفعها البنوك الأعضاء للمؤسسة، والتي تتيح للمؤسسة مواصلة تدعيم الاحتياطيات، بواقع اثنين ونصف بالألف سنويا من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة، بالإضافة إلى عوائد استثمارات أموال المؤسسة وأية قروض تحصل عليها أو منح مالية تقدم للمؤسسة وفقا لأحكام القانون.

تستثمر المؤسسة أموالها بما فيها رسوم الاشتراك المحصلة من البنوك والعوائد المتحققة على استثماراتها في السندات الصادرة عن الحكومة الأردنية أو المضمونة من قبلها، وذلك استناداً إلى أحكام المادة (٢٤/أ) من قانون المؤسسة، حيث تركز المؤسسة على استغلال الفرص المتاحة في السوق الأولي للسندات إلى أقصى حد ممكن، بعد الأخذ بالاعتبار عوامل أجل الاستحقاق ومعدل الريع الإطفائي وحصة المؤسسة من كل إصدار وهيكل استحقاقات محفظة المؤسسة، إضافة إلى إيلاء العناية الكاملة لآجال استحقاق الاستثمارات وفرص إعادة استثمارها مستقبلاً. وكذلك تعمل المؤسسة على متابعة تطورات هيكل أسعار الفائدة على أدوات الدينار المختلفة للآجال المختلفة لتمكينها من توزيع استثماراتها بما يحقق أفضل العوائد على الأجل المتوسط والطويل.

واصلت المؤسسة تعزيز احتياطياتها نحو تحقيق المستوى المستهدف والبالغ ٣٪، حيث تشكل حاليا ما نسبته ٢,٤٪.

الأداء المالي لمحفظة المؤسسة:

ارتفعت حقوق المؤسسة من ٣٣٧,٥ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٢ إلى حوالي ٣٩٦,٩ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٣، وبلغ رأسمال المؤسسة ما مقداره ٣,٣ مليون دينار ساهمت الحكومة بمبلغ مليون دينار منه وقدمت البنوك المبلغ المتبقي البالغ ٢,٣ مليون دينار بواقع مئة ألف دينار دفعت كرسم تأسيس غير مسترد من كل بنك من البنوك المشمولة بأحكام قانون المؤسسة. وقد شكلت الاحتياطيات المتراكمة من الفوائض المالية المتحققة ورسوم الاشتراك المحصّلة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠١٣ الجزء الأكبر من حقوق المؤسسة وبواقع ٣٩٣,٦ مليون دينار، مرتفعة عن مستواها في نهاية العام ٢٠١٢ بنحو ٥٩,٤ مليون دينار حيث بلغت رسوم الاشتراك السنوية المحصّلة من البنوك الأعضاء خلال العام ٢٠١٣ ما مقداره ٣٤,٨ مليون دينار مقابل ٣٧,٩ مليون دينار تم تحصيلها خلال عام ٢٠١٢، بانخفاض تبلغ نسبته حوالي ٨,٣٪.

رأسمال المؤسسة
وتطوّر استثماراتها واحتياطياتها وأدائها المالي

رسوم الإشتراك السنوية منذ التأسيس وحتى عام ٢٠١٣

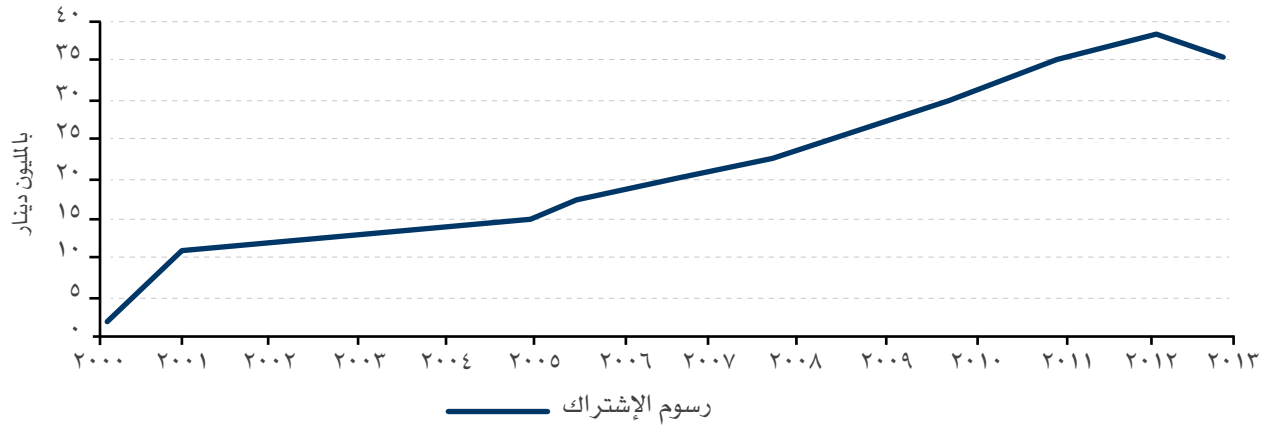

في حين ارتفع صافي عوائد الاستثمار خلال العام ٢٠١٣ إلى حوالي ٢٤,٦ مليون دينار مقارنة بحوالي ١٧,٨ مليون دينار خلال العام ٢٠١٢ وبنسبة نمو تبلغ حوالي ٣٨٪.

كما تعمل المؤسسة على إدارة نفقاتها الإدارية والعمومية بما يفضي إلى تسريع وتيرة بناء الاحتياطي، حيث حددت المؤسسة نسبة متناقصة لهذه النفقات منسوبةً إلى دخل الاستثمار السنوي ضمن إطار البرنامج المالي متوسط الأجل - وقد تمكنت المؤسسة من تخفيض هذه النسبة إلى حوالي ٣,٧٪ في نهاية عام ٢٠١٣ من ٥٪ في نهاية عام ٢٠١٢-، وتقوم إدارة المؤسسة بتقديم موازنتها السنوية لإقرارها من قبل مجلس الإدارة استناداً لأحكام البند (٥/أ) من المادة (٧) من قانون المؤسسة، وتعمل على متابعة ومراقبة بنود الإيرادات والنفقات بشكل مستمر خلال العام للتأكد من اتساقها مع كل من الموازنة المقرّة من قبل المجلس ومؤشرات متابعة الأداء المؤسسي ضمن البرنامج المالي متوسط الأجل.

المحفظة وعوائد الاستثمار:

ارتفعت موجودات محفظة المؤسسة من السندات – المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق– إلى حوالي ٣٨٤,٢ مليون دينار مع نهاية عام ٢٠١٣ مقارنةً بحوالي ٣٢٥,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢، وبزيادة مقدارها ٥٩ مليون دينار وبما نسبته ١٨٪، وقد كان توزيع المحفظة على النحو التالي:

١- سندات حكومية بقيمة ٣٥٣,٨ مليون دينار وبنسبة ٩٢,١٪ من إجمالي قيمة المحفظة.

٢- سندات مؤسسات عامة بقيمة ٢٨,٥ مليون دينار وبنسبة ٧,٤ ٪ من إجمالي قيمة المحفظة.

٣- أذونات حكومية بقيمة ١,٩ مليون دينار وبنسبة ٠,٥٪ من إجمالي قيمة المحفظة.

بلغ رصيد محفظة استثمارات المؤسسة في أدوات الدين العام حوالي ٣٨٤,٢ مليون دينار مشكّلة ما نسبته ٩٦,٨٪ من موجودات المؤسسة في نهاية عام ٢٠١٣.

رأسمال المؤسسة
وتطوّر استثماراتها واحتياطياتها وأدائها المالي

محفظة استثمارات المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠١٣

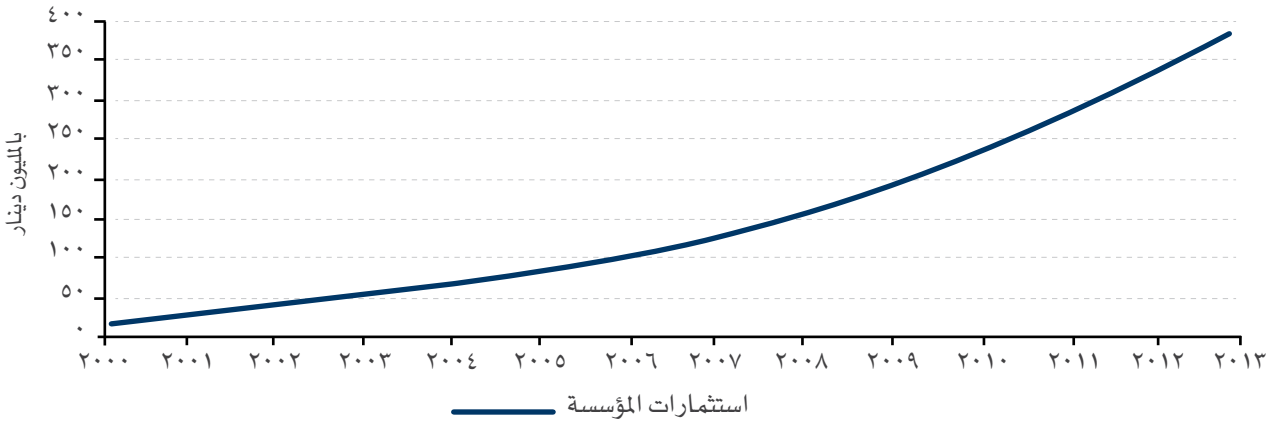

وفيما يتعلق بعوائد استثمار محفظة المؤسسة، فقد حققت المؤسسة خلال العام ٢٠١٣ إيرادات بلغت حوالي ٢٥,٦ مليون دينار مقارنة بحوالي ١٨,٨ مليون دينار خلال العام ٢٠١٢ وبنسبة نمو تبلغ حوالي ٣٦,٢٪.

عوائد إستثمارات محفظة المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠١٣

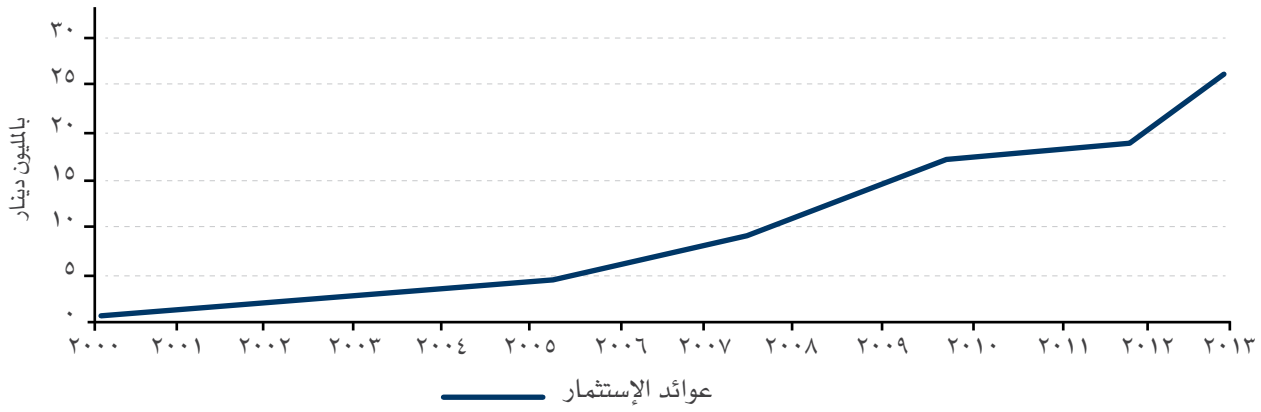

بلغت عوائد محفظة استثمارات المؤسسة في أدوات الدين العام حوالي ٢٥,٦ مليون دينار خلال العام ٢٠١٣ .

رأسمال المؤسسة
وتطوّر استثماراتها واحتياطياتها وأدائها المالي

معدل الريع الإطفائي ومتوسط أجل الاستحقاق المعدل للمحفظة :

حققت المؤسسة ارتفاعاً في معدل الريع الإطفائي (YTM) على محفظة المؤسسة خلال العام بنسبة مقدارها ٠,٧٨٧٪ ليصبح ٧,١٥٤٪ في نهاية العام ٢٠١٣ مقارنة بـ ٦,٣٦٧ ٪ في نهاية العام ٢٠١٢، كما ارتفع متوسط أجل الاستحقاق المعدّل للمحفظة ليصل إلى ١,٤٤٨٠ سنة في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل ١,٣٣٥٢ سنة في نهاية عام ٢٠١٢.

معدل الريع الإطفائي لمحفظة المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠١٣

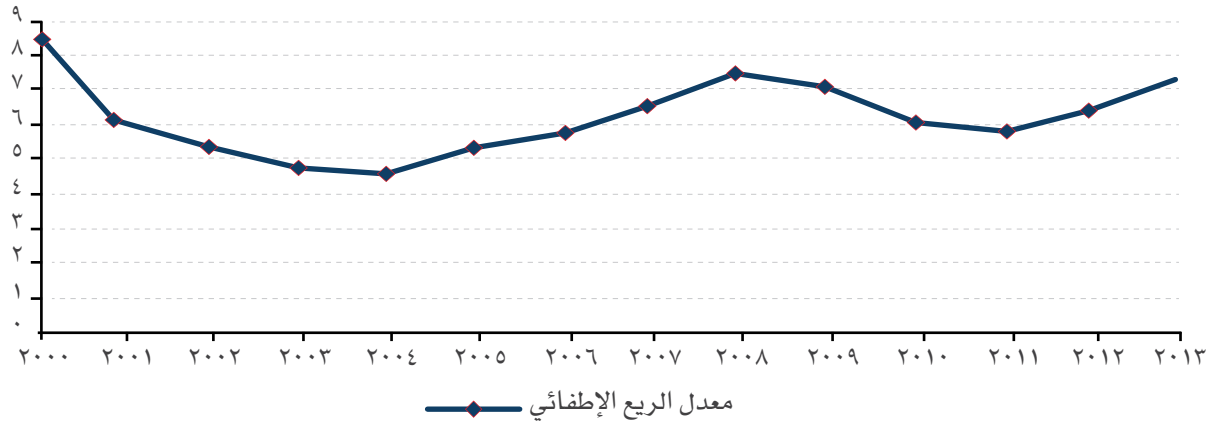

استحقاق الأدوات المالية :

بلغت قيمة السندات المطفأة لعام ٢٠١٣ حوالي ١١٧,١ مليون دينار، ويُذكر أن قيمة الاستثمارات قصيرة الأجل في محفظة المؤسسة قد بلغت ١٥٨,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة بـ ١١١,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢.

توزيع استحقاقات محفظة المؤسسة القائمة في نهاية عام ٢٠١٣

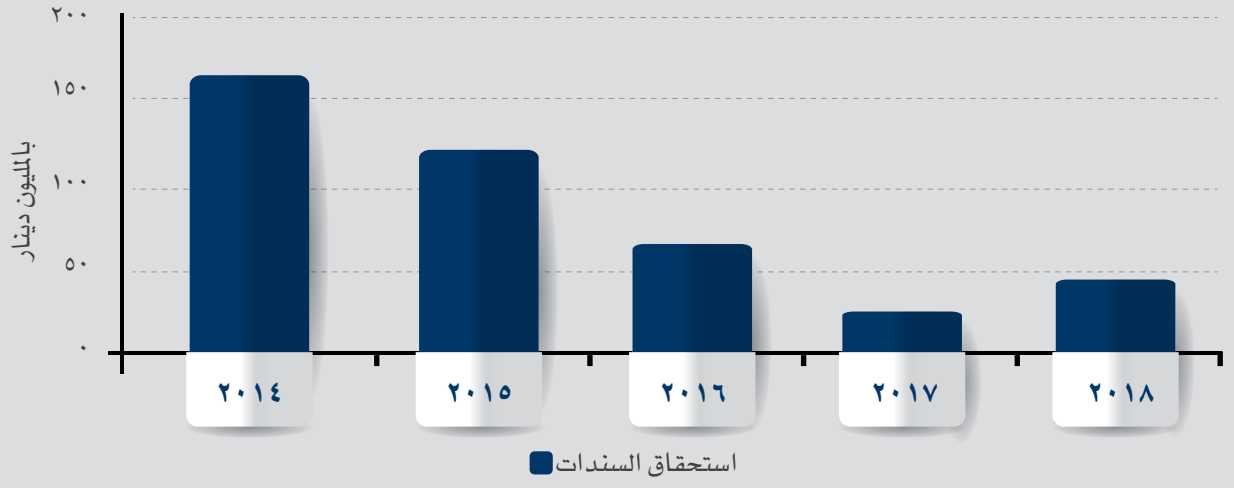

رأسمال المؤسسة
وتطوّر استثماراتها واحتياطياتها وأدائها المالي

الأرصدة النقدية:

أما فيما يتعلق بالأرصدة النقدية غير الموظفة في أدوات الدين العام، فيتم إيداعها لدى البنك المركزي الأردني وفقاً لأحكام المادة (٢٤) من قانون المؤسسة، حيث بلغ رصيد الحساب الجاري ما مقداره ٠,٤٢ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٣.

الاحتياطيات:

وفي ضوء التطورات المذكورة في رسوم الاشتراك وعوائد الاستثمار، ارتفعت الاحتياطيات الإجمالية للمؤسسة في نهاية كانون الأول لعام ٢٠١٣ إلى حوالي ٣٩٣,٦ مليون دينار مقارنةً بحوالي ٣٣٤,٢ مليون دينار في نهاية كانون الأول لعام ٢٠١٢ وبنسبة ١٧,٨٪، هذا وتشكل قيمة الاحتياطيات ما نسبته ٢,٤٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون والبالغة حوالي ١٦٣٢٤,٧ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٣، وما نسبته ٦,٤٪ من الودائع الخاضعة للتعويض والبالغة حوالي ٦١٦١,٢ مليون دينار.

احتياطيات المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠١٣

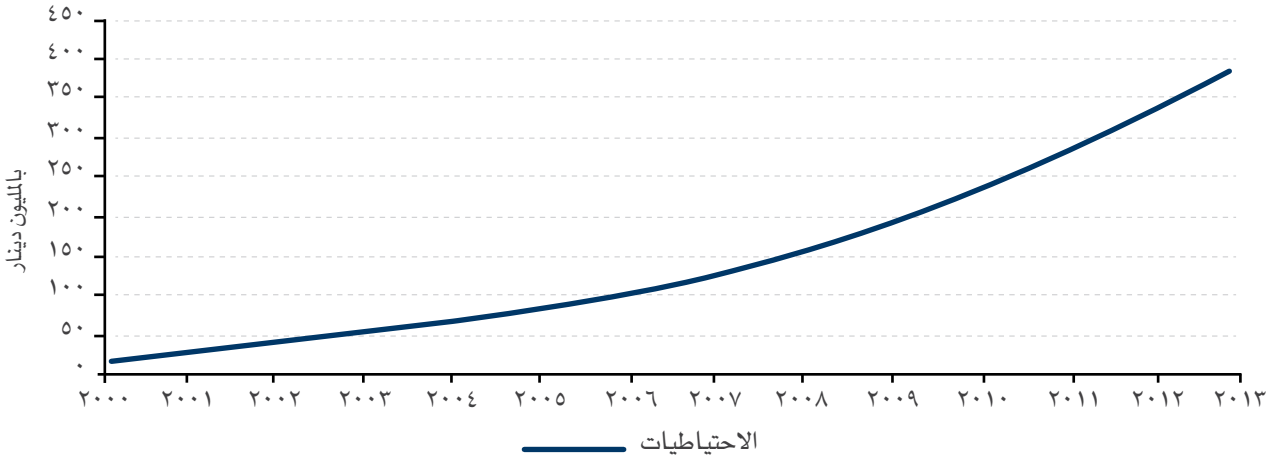

البرنامج المالي

ضمن الخطة الإستراتيجية للمؤسسة

البرنامج المالي ضمن الخطة الإستراتيجية للمؤسسة

البرنامج المالي:

استمرت المؤسسة وضمن تخطيطها الاستراتيجي في تحديث برنامجها المالي متوسط الأجل الهادف لقياس ومتابعة أدائها المؤسسي بما يدعم تعزيز قدراتها على القيام بمهامها ومسؤولياتها القانونية، وتوجيه مصادرها نحو تحقيق أهدافها الإستراتيجية والوطنية المتمثلة في تأمين الحماية التامة لأكبر عدد من المودعين، تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالجهاز المصرفي.

يتبنى البرنامج المالي مجموعة من المؤشرات الاسترشادية ومؤشرات متابعة الأداء المؤسسي ويعمل من خلال آليات تحدد العلاقة بين مدخلات البرنامج - المتمثلة بالمتغيرات الأساسية ذات الصلة بأداء المؤسسة ويتم التنبؤ بها باستخدام فرضيات تقوم على التحليل الموضوعي والكمي - ومخرجاته المتمثلة بهذه المؤشرات، خاصةً المتعلقة منها بتوفير حماية تامة للغالبية العظمى من المودعين وبناء مستوى ملائم من الاحتياطيات لحماية المودعين ضمن إطار زمني متوازن.

وتقوم المؤسسة سنوياً، بمراجعة شاملة لبرنامجها المالي وتحديث فرضيات البرنامج في ضوء المستجدات التي تطرأ على الاقتصاد بشكل عام وعلى عمل المؤسسة بشكل خاص، وتتعلق أهم الفرضيات بالنمو السنوي للودائع، رسوم الاشتراك التي تحصلها المؤسسة سنوياً من البنوك الأعضاء ومستويات أسعار الفائدة المتوقعة على أدوات الدينار المختلفة.

يمكّن البرنامج المالي المؤسسة من توجيه إدارة أنشطتها الإستثمارية نحو تحقيق أهدافها الإستراتيجية بعيدة المدى.

ويذكر أنّ البرنامج المالي للمؤسسة يستند إلى مجموعتين من مؤشرات القياس وهي:

- **المؤشرات الاسترشادية:**

وتمثل مؤشرات لمتغيرات لا تقع ضمن سيطرة المؤسسة المباشرة لكنها تؤثر وبشكل فعال وأساسي في تحقيق مهامها مثل معدل نمو الودائع الخاضعة لأحكام القانون.

- **مؤشرات متابعة الأداء المؤسسي:**

وتمثل أداء المؤسسة الفعلي وتشمل متغيرات تقع ضمن سيطرة المؤسسة المباشرة كما تؤثر في تحقيق مهامها مثل معدل العائد على استثمارات المؤسسة.

مؤشرات متابعة الأداء المؤسسي:

١- نسبة احتياطيات المؤسسة إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون:

حافظت نسبة احتياطيات المؤسسة إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون على ٢,٤٪ مع نهاية عام ٢٠١٣ ، ليبقى تحقيق المستوى المستهدف لهذا المؤشّر عند ٣٪ خلال العام ٢٠١٧، وذلك بافتراض نموّ الودائع بالدينار بمتوسّط نموّ طويل الأجل والبالغ حوالي ٩,٨٨٪ سنوياً.

البرنامج المالي ضمن الخطة الإستراتيجية للمؤسسة

٢- نسبة الاحتياطيات إلى الودائع الخاضعة للتعويض:

ارتفعت نسبة الاحتياطي إلى الودائع الخاضعة للتعويض إلى مستوى ٦,٤٪ مع نهاية عام ٢٠١٣ مقارنةً بمستوى ٦٪ مع نهاية عام ٢٠١٢، علماً بأن حجم الودائع الخاضعة للتعويض قد ارتفع من حوالي ٥٥٦٧,٠ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٢ إلى حوالي ٦١٦١,٠ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٣، ويتوقع أن توالي هذه النسبة ارتفاعها سنوياً وبما ينسجم مع تحقيق أهداف المؤسسة الإستراتيجية بتوفير التغطية القانونية لأكبر عدد من المودعين وتشجيع الادخار وتعميق الثقة بالجهاز المصرفي والمساهمة في تعزيز الاستقرار المالي في المملكة.

٣- نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى إيرادات الاستثمار الإجمالية والصافية:

واصلت نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى صافي وإجمالي إيرادات استثمار المؤسسة انخفاضها مع نهاية العام ٢٠١٣، حيث بلغت هذه النسبة مستويات قياسية وانخفضت الى حوالي ٣,٩٪ و٣,٧٪ على التوالي مقارنة بما نسبته ٥,٣٪ و٥٪ في نهاية العام ٢٠١٢ ويعود ذلك فضلاً عن زيادة إيرادات استثمارات المؤسسة إلى حرص المؤسسة على ضبط نفقاتها وتقليصها ما أمكن.

٤- نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى التدفق النقدي من التشغيل:

بلغت نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى التدفق النقدي من التشغيل حوالي ٤٪ مع نهاية العام ٢٠١٣ مقارنة بحوالي ٥,٩٪ مع نهاية عام ٢٠١٢.

النتائج المتوخاة:

تتمثل أهم النتائج المؤسسية المتوخاة من البرنامج المالي في توفير آلية تمكن المؤسسة من تقييم أدائها الفعلي مقارنةً بالأداء المستهدف وفقاً للبرنامج، وذلك بهدف زيادة فعالية المؤسسة وكفاءتها في تحقيق أهدافها، وتأدية مهامها المحددة وفقا لقانونها.

تشير النتائج الأولية للبرنامج المالي لعام ٢٠١٣ إلى إمكانية تحقيق مستوى الإحتياطي المستهدف بواقع ٣٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون بحلول عام ٢٠١٧.

البرنامج المالي ضمن الخطة الإستراتيجية للمؤسسة

المؤشرات الرئيسة للبرنامج المالي متوسط الأجل :

البند	فعلي		متوقع							
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة (مليون دينار).	١٣,٩٠٩	١٦,٤٣٤	١٨,٠٥٧	١٩,٨٤٢	٢١,٨٠٢	٢٣,٩٥٦	٢٦,٣٢٣	٢٨,٩٢٤	٣١,٧٨٢	٣٤,٩٢٢	٣٨,٣٧٢
الودائع الخاضعة للتعويض (مليون دينار)	٥,٥٦٧	٦,١٦١	٦,٧١٤	٧,٣١٧	٧,٩٧٣	٨,٦٨٩	٩,٤٦٩	١٠,٣١٩	١١,٢٤٥	١٢,٢٥٤	١٣,٣٥٤
احتياطيات المؤسسة (مليون دينار).	٣٣٤	٣٩٤	٤٦١	٥٣٦	٦٢٠	٧١٤	٨١٩	٩٣٥	١,٠٦٥	١,٢٠٩	١,٣٦٩
احتياطيات المؤسسة إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانونها (٪).	٢,٤	٢,٤	٢,٦	٢,٧	٢,٨	٣,٠	٣,١	٣,٢	٣,٤	٣,٥	٣,٦
احتياطيات المؤسسة إلى الودائع الخاضعة للتعويض (٪).	٦	٦,٤	٦,٩	٧,٣	٧,٨	٨,٢	٨,٦	٩,١	٩,٥	٩,٩	١٠,٢
الاحتياطي المستهدف إلى الودائع الخاضعة للتعويض (٪).	٧,٥	٨,٠	٨,١	٨,١	٨,٢	٨,٣	٨,٣	٨,٤	٨,٥	٨,٥	٨,٦
الودائع الخاضعة للتعويض إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (٪).	٤٠,٠	٣٧,٥	٣٧,٢	٣٦,٩	٣٦,٦	٣٦,٣	٣٦,٠	٣٥,٧	٣٥,٤	٣٥,١	٣٤,٨
المصاريف الإدارية والعمومية إلى إجمالي إيرادات الاستثمار (٪).	٥,٠	٣,٧	٣,٨	٣,٥	٣,٤	٣,٢	٣,٠	٢,٩	٢,٨	٢,٦	٢,٥
المصاريف الإدارية والعمومية إلى صافي إيرادات الاستثمار (٪).	٥,٢٧	٣,٩	٣,٩	٣,٧	٣,٥	٣,٣	٣,١	٣,٠	٢,٨	٢,٧	٢,٦
المصاريف الإدارية والعمومية إلى التدفق النقدي من التشغيل (٪).	٥,٩٢	٤,٠	٣,٩	٣,٨	٣,٦	٣,٤	٣,٢	٣,١	٢,٩	٢,٨	٢,٧

التوعية الإعلامية
والتواصل الإقليمي والدولي

التوعية الإعلامية والتواصل الإقليمي والدولي

التوعية الإعلامية:

ضمن إطار خطة التوعية الإعلامية للعام ٢٠١٣، واصلت المؤسسة جهودها الرامية إلى تعريف وتثقيف جمهور المودعين بنظام ضمان الودائع ودوره في تشجيع الادخار وتعزيز الثقة بالنظام المصرفي باعتباره أحد أركان شبكة الحماية المصرفية الفاعلة في المملكة.

حيث استمرت المؤسسة بالتواصل الفعال وتعزيز العلاقة التشاركية مع البنوك الأعضاء كونها قناة رئيسية وفاعلة للوصول إلى جمهور المودعين المستهدف، إضافة إلى مشاركة المؤسسة في الفعاليات والأنشطة ذات العلاقة ومنها مشاركة المؤسسة في المؤتمر الذي عقد في جامعة اليرموك بعنوان « حاكمية الشركات والمسؤولية الإجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة».

وتحرص المؤسسة دوماً على إطلاع الجمهور المستهدف على أية تطورات ومستجدات في مجال ضمان الودائع من خلال التحديث المستمر لموقعها الإلكتروني بنشر الأخبار لأهم انجازات المؤسسة والتقارير السنوية بالإضافة إلى أهم مؤشرات ودائع العملاء والمودعين لدى القطاع المصرفي الأردني.

هذا وتسعى المؤسسة من خلال خطتها التوعوية للعام ٢٠١٤ إلى تبني مجموعة من الوسائل الإعلانية والإعلامية المختلفة والمتاحة بما يسهم في تحقيق أهداف خطة التوعية الإعلامية في سبيل التعريف بمكونات وأهداف نظام ضمان الودائع والدور الهام للمؤسسة على المستوى المحلي والإقليمي.

التواصل الإقليمي والدولي:

استمرت عضوية المؤسسة في كل من المجلس التنفيذي للهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI)، واللجنة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) واللجان الدائمة للهيئة والمتمثلة بلجنة العضوية والاتصالات (MCC)، بالاضافة الى لجنة المسح والبيانات (DSC).

التوعية الإعلامية والتواصل الإقليمي والدولي

كما وأن للمؤسسة دور فاعل في أعمال الهيئة البحثية والتطويرية من خلال عضويتها بلجنة البحث والإرشاد(RGC) واللجان الفرعية المتخصصة التابعة لها، حيث أن المؤسسة عضو في لجنة الإرشاد ولجنة ضمان الودائع الإسلامية ولجنة أهداف السياسة العامة ولجنة المشاركة المالية، بالاضافة الى عضويتها في اللجنة التوجيهية لمراجعة وتحديث المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع ومنهجية تطبيق المبادئ الصادرة عن الهيئة ولجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS).

وتحرص المؤسسة دوما على الإطلاع على آخر المستجدات في مجال ضمان الودائع من خلال المشاركة الفعالة في الفعاليات والأنشطة التي تنظمها الهيئة حيث شاركت المؤسسة في المؤتمر السنوي الثاني عشر للهيئة الدولية لضامني الودائع (الأرجنتين)، وندوة بعنوان «إدارة الإستثمار في مؤسسات ضمان الودائع »(الهند)، وورشة عمل بعنوان « تقييم الامتثال للمبادئ الأساسية لنظام ضمان ودائع فعال» (تركيا)، ومؤتمر بعنوان « المشاركة المالية: تحديات و قضايا مؤسسات ضمان الودائع» (الفلبين)، ومؤتمر بعنوان «تطور الاطار العام لضمان الودائع: تصميم الميزات وأنظمة القرار»(سويسرا)، ومؤتمر بعنوان «إدارة المطالبات: تعويض المودعين»(تايوان).

التوعية الإعلامية والتواصل الإقليمي والدولي

وفي إطار التعاون المستمر بين المؤسسة ومؤسسات ضمان الودائع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) استضافت المؤسسة مدير مشروع إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع للاطلاع على التجربة الأردنية في مجال ضمان الودائع والإستفادة منها في مرحلة تأسيس المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع. كما استضافت المؤسسة في الربع الثاني من العام ٢٠١٣ وفداً من صندوق ضمان أموال المودعين في الجماهيرية الليبية للاطلاع والاستفادة من تجربة المؤسسة في مجال ضمان الودائع.

القوائم المالية وتقرير المدقق المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون أول ٢٠١٣

القوائم المالية وتقرير المدقق المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون أول ٢٠١٣

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

الى مجلس ادارة مؤسسة ضمان الودائع
(شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري)
عمان – المملكة الاردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لمؤسسة ضمان الودائع (شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ وكل من قائمة الايرادات والمصروفات والتغيّرات في حقوق الملكيّة والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، وإيضاحات تفسيريّة أخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد قوائم مالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، اضافة الى توفر نظام رقابة داخلي تراه الادارة ضروريا لغرض إعداد وعرض قوائم مالية خالية من الاخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. تتطلب تلك المعايير الإلتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والافصاحات في القوائم المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. عند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للمؤسسة المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وذلك لغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخليّة في المؤسسة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للقوائم المالية.

نعتقد أن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الرأي

في رأينا، أن القوائم المالية تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي لمؤسسة ضمان الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

برايس وترهاوس كوبرز «الأردن» ذ.م.م

أسامةمعروف
إجازه رقم (٧١٨)

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
١٥ نيسان ٢٠١٤

القوائم المالية وتقرير المدقق المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون أول ٢٠١٣

قائمة المركز المالي - كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣

	إيضاح	٢٠١٣	٢٠١٢
		دينار	دينار
الموجودات			
نقد لدى البنك المركزي الأردني		٤٢٥,٤١١	٥٤٧,٥٨٦
فوائد سندات مستحقة وغير مقبوضة		٧,٢٨٦,٢٨٢	٦,٦٢٧,٤١١
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٤	٣٨٤,١٩٥,١٠٠	٣٢٥,٢٣٥,٢٩٠
تمويلات وقروض اسكان موظفين		٨٤٩,٧٢٢	٨١٥,١٨٠
أرصدة مدينة أخرى		٥,٨٣٠	٥,٨١٣
ممتلكات ومعدات، بالصافي	٥	٤,١٤٩,٦٧٢	٤,٢٨٨,٠٥٦
مجموع الموجودات		**٣٩٦,٩١٢,٠١٧**	**٣٣٧,٥١٩,٣٣٦**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
أرصدة دائنة أخرى		٢٩,١٣٤	٢٦,٩٩٨
حقوق الملكية			
رأس المال	٦	٣,٣٠٠,٠٠٠	٣,٣٠٠,٠٠٠
الاحتياطيات	٧	٣٩٣,٥٨٢,٨٨٣	٣٣٤,١٩٢,٣٣٨
مجموع حقوق الملكية		**٣٩٦,٨٨٢,٨٨٣**	**٣٣٧,٤٩٢,٣٣٨**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**٣٩٦,٩١٢,٠١٧**	**٣٣٧,٥١٩,٣٣٦**

قائمة الإيرادات والمصروفات- كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣

	إيضاح	٢٠١٣	٢٠١٢
		دينار	دينار
الإيرادات			
رسوم اشتراك	٨	٣٤,٧٧٢,٨٢١	٣٧,٩٠٣,١٠٣
فوائد سندات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق		٢٥,٥٥٠,٩٣٥	١٨,٧٦١,٤٥٣
إيرادات تمويل إسكان موظفي المؤسسة		١٤,٦٤١	١٨,٣٥٦
فوائد قروض الموظفين		٣,٨٩٨	٢,٨٨١
مجموع الإيرادات		٦٠,٣٤٢,٢٩٥	٥٦,٦٨٥,٧٩٣
ينزل: مصاريف إدارية	٩	٩٥١,٧٥٠	٩٤٠,١٣٤
صافي **الإيرادات**		**٥٩,٣٩٠,٥٤٥**	**٥٥,٧٤٥,٦٥٩**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ١١ جزءاً من هذه القوائم المالية

القوائم المالية وتقرير المدقق المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون أول ٢٠١٣

قائمة التغيرات في حقوق الملكية - للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣

	رأس المال	الإحتياطيات	المجموع
	دينار	دينار	دينار
٢٠١٣			
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠١٣	٣,٣٠٠,٠٠٠	٣٣٤,١٩٢,٣٣٨	٣٣٧,٤٩٢,٣٣٨
صافي الإيرادات	-	٥٩,٣٩٠,٥٤٥	٥٩,٣٩٠,٥٤٥
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣	٣,٣٠٠,٠٠٠	٣٩٣,٥٨٢,٨٨٣	٣٩٦,٨٨٢,٨٨٣
٢٠١٢			
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠١٢	٣,٣٠٠,٠٠٠	٢٧٨,٤٤٦,٦٧٩	٢٨١,٧٤٦,٦٧٩
صافي الإيرادات	-	٥٥,٧٤٥,٦٥٩	٥٥,٧٤٥,٦٥٩
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢	٣,٣٠٠,٠٠٠	٣٣٤,١٩٢,٣٣٨	٣٣٧,٤٩٢,٣٣٨

قائمة التدفقات النقدية - للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣

	٢٠١٣	٢٠١٢
	دينار	دينار
الأنشطة التشغيلية		
صافي الإيرادات	٥٩,٣٩٠,٥٤٥	٥٥,٧٤٥,٦٥٩
تعديلات:		
استهلاكات	١٤٠,٦١٢	١٤٤,٤٣٢
ايرادات سندات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	(٢٥,٥٥٠,٩٣٥)	(١٨,٧٦١,٤٥٣)
التغيّرات في بنود الموجودات والمطلوبات التشغيلية :		
أرصدة مدينة أخرى	(١٧)	٥٩
أرصدة دائنة أخرى	٢,١٣٦	١١,٢٨٢
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	**٣٣,٩٨٢,٣٤١**	**٣٧,١٣٩,٩٧٩**
الأنشطة الاستثمارية		
استثمار في سندات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	(٥٨,٩٥٩,٨١٠)	(٥٤,٤٥١,٦٦٠)
تمويلات وقروض اسكان موظفين	(٣٤,٥٤٢)	(١٧٥,٣٦٦)
فوائد مقبوضة	٢٤,٨٩٢,٠٦٤	١٦,٩٧٣,٤٩٤
شراء ممتلكات ومعدات	(٢,٢٢٨)	(٢,٦١٧)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية	**(٣٤,١٠٤,٥١٦)**	**(٣٧,٦٥٦,١٤٩)**
صافي النقص في النقد وما في حكمه	**(١٢٢,١٧٥)**	**(٥١٦,١٧٠)**
النقد وما في حكمه في بداية السنة	٥٤٧,٥٨٦	١,٠٦٣,٧٥٦
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	**٤٢٥,٤١١**	**٥٤٧,٥٨٦**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ١١ جزءاً من هذه القوائم المالية

القوائم المالية وتقرير المدقق المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون أول ٢٠١٣

ايضاحات حول القوائم المالية- للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣

(١) معلومات عامة

تأسست مؤسسة ضمان الودائع (المؤسسة) بموجب القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ والمعمول به بتاريخ ١٧ أيلول ٢٠٠٠.

من أهم غايات المؤسسة العمل على حماية المودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم لديها وفق أحكام القانون وذلك تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي في المملكة وذلك من خلال تأمين وصول المودعين إلى ودائعهم لدى أي بنك يتقرر تصفيته وفقاً للحدود المقررة في القانون والتي تهدف في مجملها إلى تعويض المودعين لغاية خمسين ألف دينار أردني وحث كبار المودعين على فرض رقابتهم الذاتية والإضافية على البنوك جنباً إلى جنب الرقابة الحثيثة والمستمرة التي يقدمها البنك المركزي الأردني.

تضمن المؤسسة فقط الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك الأردنية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة بكامل قيمة الوديعة إذا كانت خمسين ألف دينار أردني أو أقل، وخمسين ألف دينار أردني إذا زادت قيمة الوديعة عن ذلك، باستثناء الودائع لدى فروع البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة والبنوك الإسلامية المرخص لها بالعمل في المملكة إلا إذا قرر أي من البنوك الإسلاميةالانضمام إلى المؤسسة.

بموجب القانون تكون المؤسسة هي المصفي لأي بنك يتقرر تصفيته وتعتبر الممثل القانوني الوحيد له.

(٢) ملخص لأهم السياسات المحاسبية

فيما يلي اهم السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المؤسسة في إعداد هذه القوائم المالية. يتم تطبيق هذه السياسات بشكل منتظم على جميع السنوات المعروضة، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(٢-١) أسس الإعداد

- تم إعداد القوائم المالية لمؤسسة ضمان الودائع وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.
- تم إعداد القوائم المالية وفقا لمبدأ الكلفة التاريخية
- إن الدينار الأردني هو عملة عرض القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للمؤسسة.

(٢-٢) التغيرات في السياسات المحاسبية والافصاحات

(أ) المعايير التي تم تطبيقها من قبل المؤسسة لأول مرة والنافذة التطبيق في السنة المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠١٣ والتي لها تأثير جوهري على القوائم المالية للمؤسسة:

- تعديلات معيار التقارير المالية الدولي رقم ٧ – الأدوات المالية.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٣ – قياس القيمة العادلة.

(ب) المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التي صدرت حديثاً إلا انها غير نافذة التطبيق في السنة المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠١٣ ولم تقم المؤسسة بالتطبيق المبكر لأي منها:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ – (الأدوات المالية)، صدر في كانون الاول ٢٠٠٩ وتشرين الأول ٢٠١٠، والنافذ تطبيقه في أول كانون الثاني ٢٠١٥.

لا يوجد معايير أو تفسيرات أخرى نافذة التطبيق ولها تأثير جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

ايضاحات حول القوائم المالية- للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣

(٢-٣) النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه في المؤسسة من الحساب الجاري لدى البنك المركزي الأردني.

(٢-٤) ممتلكات ومعدات

يتم تسجيل الممتلكات والمعدات بسعر الكلفة التاريخية بعد تنزيل الاستهلاكات بإستثناء الأراضي التي تظهر بالكلفة، تشمل الكلفة التاريخية المصاريف المتعلقة باقتناء هذه الممتلكات والمعدات.

يتم تضمين التكاليف اللاحقة لقيمة الموجودات أو احتسابها على أنها موجودات منفصلة بطريقة مناسبة، عندما يكون هناك احتمال تدفق فوائد اقتصادية مستقبلية للمؤسسة مصاحبة للموجودات ويكون من الممكن قياس كلفة تلك الموجودات بطريقة موثوق بها. يتم شطب القيمة الدفترية للبند المستبدل. يتم تسجيل جميع مصاريف التصليحات والصيانة الأخرى عند تكبدها في قائمة الايرادات والمصروفات.

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت لتوزيع الكلفة على العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات. الأعمار الإنتاجية الرئيسية المستخدمة لهذا الغرض تكون وفق نسب الاستهلاك التالية:

	نسبة الاستهلاك ٪
مبنى المؤسسة	٣
سيارات	١٥
اجهزة حاسب آلي واتصالات	١٠ - ٢٥
اثاث وديكورات	١٠ - ١٥

يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي للموجودات وتعدل كما يناسب، بتاريخ كل قوائم مالية.

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الايرادات والمصروفات.

تحدّد الارباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد الممتلكات والمعدات بالاستناد الى الفرق بين القيمة الدفترية وعائداتها ويتم تسجيلها في قائمة الايرادات والمصروفات.

(٢-٥) الإعتراف بالايرادات

تمثل الإيرادات القيمة العادلة للمبلغ النقدي المستلم من الاشتراكات السنوية وايرادات الاستثمار في السندات والفوائد البنكية و إيرادات قروض وتمويل الإسكان عند استحقاقها ضمن النشاط الإعتيادي للمؤسسة. تقوم المؤسسة بالإعتراف بالايرادات عندما يتم قياس الايرادات بشكل موثوق به وعندما يكون من المرجح تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة.

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد عند تحققها.

ايضاحات حول القوائم المالية- للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣

(٢-٦) الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

هي موجودات مالية لها دفعات ثابتة او محددة القيمة والأجل ولدى المؤسسة النية والقدرة للاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

يتم تسجيل الموجودات المالية عند الشراء بالكلفة (القيمة العادلة) مضافا اليها مصاريف الاقتناء، وتطفأ العلاوة/ الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، قيدا على او لحساب الفائدة، وتنزل اية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها تؤدي الى عدم امكانية استرداد الاصل او جزء منه. ويتم تسجيل اي تدني في قيمتها في قائمة الايرادات والمصروفات.

(٣) إدارة المخاطر المالية

(٣-١) عوامل المخاطر المالية

تتعرض المؤسسة لبعض المخاطر المالية المختلفة نتيجة لنشاطاتها، وتتضمن هذه المخاطر تأثير التقلبات في السوق (مخاطر أسعار الفائدة للقيمة العادلة ومعدلات الفوائد) ومخاطر الائتمان. يركز برنامج ادارة المخاطر الإجمالية للمؤسسة على تخفيض التأثير السلبي المحتمل على النتائج المالية للمؤسسة الى الحد الادنى.

أ. مخاطر السوق

- مخاطر تحويل العملات

جميع تعاملات المؤسسة بالدينار الاردني لذلك فهي غير معرضة لمخاطر تحويل العملات.

- مخاطر أسعار الفائدة للتدفقات النقدية والقيمة العادلة.

ان المخاطر التي تواجه المؤسسة بخصوص أسعار الفائدة هي ناشئة من الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ذات الفائدة الثابتة تعرض المؤسسة لمخاطر أسعار الفائدة للقيمة العادلة.

ب. مخاطر السيولة

- تعرف مخاطر السيولة بأنها مخاطر تعرض المؤسسة الى صعوبات في الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالأوراق المالية.
- إن المؤسسة غير خاضعة لمخاطر السيولة.

ج. مخاطر الإئتمان

لا يوجد لدى المؤسسة تركيزات هامة للمخاطر الائتمانية. تنحصر الموجودات المالية التي تخضع لمخاطر الائتمان في النقد وما في حكمه والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وتمويلات وقروض اسكان موظفين.إن أرصدة المؤسسة فقط مع البنك المركزي الاردني والاستثمارات تتمثل في سندات واذونات صادرة عن الحكومة الأردنية أو عن مؤسسات عامة ومضمونة من قبل الحكومة لذلك فانها غير معرضة لمخاطر الائتمان.

القوائم المالية وتقرير المدقق المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون أول ٢٠١٣

ايضاحات حول القوائم المالية- للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣

(٣-٢) فئات الأدوات المالية

	٢٠١٣	٢٠١٢
	دينـــار	دينـــار
الموجودات حسب قائمة المركز المالي		
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	٣٨٤,١٩٥,١٠٠	٣٢٥,٢٣٥,٢٩٠
القروض والذمم المدينة والنقد		
تمويلات وقروض اسكان موظفين	٨٤٩,٧٢٢	٨١٥,١٨٠
فوائد سندات مستحقة وغير مقبوضة	٧,٢٨٦,٢٨٢	٦,٦٢٧,٤١١
نقد لدى البنك المركزي الأردني	٤٢٥,٤١١	٥٤٧,٥٨٦
المجموع	**٣٩٢,٧٥٦,٥١٥**	**٣٣٣,٢٢٥,٤٦٧**
المطلوبات حسب قائمة المركز المالي		
مطلوبات مالية بالكلفة المطفأة		
أرصدة دائنة أخرى	**٢٩,١٣٤**	**٢٦,٩٩٨**

(٤) استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

	الاستحقاق					المجمـــــوع	
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٣	٢٠١٢
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
سندات الخزينة	١٤٠,٥٠٠,٠٠٠	١١١,٠٠٠,٠٠٠	٥٦,٢٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٦,١٠٠,٠٠٠	٣٥٣,٨٠٠,٠٠٠	٢٦٠,٧٥٤,٠٠٠
اذونات خزينة	١,٨٩٥,١٠٠	–	–	–	–	١,٨٩٥,١٠٠	٨,٠٨١,٢٩٠
سندات مؤسسات عامة	١٦,٤٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	–	٢,١٠٠,٠٠٠	٢٨,٥٠٠,٠٠٠	٥٦,٤٠٠,٠٠٠
المجمـوع	١٥٨,٧٩٥,١٠٠	١١٧,٠٠٠,٠٠٠	٦٠,٢٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٨,٢٠٠,٠٠٠	٣٨٤,١٩٥,١٠٠	٣٢٥,٢٣٥,٢٩٠

إن الفائدة على جميع السندات ثابتة.

يتراوح معدل أسعار الفائدة على السندات بين ٣٤٦, ٤٪ و٦, ٨٪ سنويا (٢٠١٢ : ٣, ٤٪ و١, ٨٪).

إن معدل العائد على الاذونات ٥٣٥, ٥٪ سنوياً (٢٠١٢ : ٢, ٥٪).

ان جميع هذه السندات والاذونات لم تتجاوز تاريخ استحقاقاتها ولا يوجد أية مخاطر تدني في قيمتها.

القوائم المالية وتقرير المدقق المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون أول ٢٠١٣

ايضاحات حول القوائم المالية- للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣

(٥) ممتلكات ومعدات

٢٠١٣	أرض مبنى المؤسسة	مبنى المؤسسة	سيارات	أجهزة حاسب آلي واتصالات	أثاث وديكورات	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفة						
أول كانون الثاني ٢٠١٣	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٦٨٧,٩٦٥	٥٧,٦٥٧	١١٢,٤٥٩	١٨٣,٣٧٨	٥,١٩٨,٥٠٩
إضافات	-	١,٥٩٤	-	٥٣٠	١٠٤	٢,٢٢٨
٣١ كانون الأول ٢٠١٣	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٦٨٩,٥٥٩	٥٧,٦٥٧	١١٢,٩٨٩	١٨٣,٤٨٢	٥,٢٠٠,٧٣٧
الاستهلاك المتراكم						
أول كانون الثاني ٢٠١٣	-	٦٥٣,٧١٨	٤٤,٦٨٠	٩١,٢٥٢	١٢٠,٨٠٣	٩١٠,٤٥٣
الاستهلاك للسنة	-	١١٠,٦٥٩	٦,٠٠٠	٦,١٩٥	١٧,٧٥٨	١٤٠,٦١٢
٣١ كانون الأول ٢٠١٣	-	٧٦٤,٣٧٧	٥٠,٦٨٠	٩٧,٤٤٧	١٣٨,٥٦١	١,٠٥١,٠٦٥
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣	١,١٥٧,٠٥٠	٢,٩٢٥,١٨٢	٦,٩٧٧	١٥,٥٤٢	٤٤,٩٢١	٤,١٤٩,٦٧٢

٢٠١٢	أرض مبنى المؤسسة	مبنى المؤسسة	سيارات	أجهزة حاسب آلي واتصالات	أثاث وديكورات	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفة						
أول كانون الثاني ٢٠١٢	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٦٨٧,٩٦٥	٥٧,٦٥٧	١١٠,٠٣٢	١٨٣,١٨٨	٥,١٩٥,٨٩٢
الإضافات	-	-	-	٢,٤٢٧	١٩٠	٢,٦١٧
٣١ كانون الأول ٢٠١٢	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٦٨٧,٩٦٥	٥٧,٦٥٧	١١٢,٤٥٩	١٨٣,٣٧٨	٥,١٩٨,٥٠٩
الاستهلاك المتراكم						
أول كانون الثاني ٢٠١٢	-	٥٤٣,٠٧٩	٣٨,٦٨٠	٨٢,٠٦٨	١٠٢,١٩٤	٧٦٦,٠٢١
الاستهلاك للسنة	-	١١٠,٦٣٩	٦,٠٠٠	٩,١٨٤	١٨,٦٠٩	١٤٤,٤٣٢
٣١ كانون الأول ٢٠١٢	-	٦٥٣,٧١٨	٤٤,٦٨٠	٩١,٢٥٢	١٢٠,٨٠٣	٩١٠,٤٥٣
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٠٣٤,٢٤٧	١٢,٩٧٧	٢١,٢٠٧	٦٢,٥٧٥	٤,٢٨٨,٠٥٦

القوائم المالية وتقرير المدقق المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون أول ٢٠١٣

ايضاحات حول القوائم المالية- للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣

(٦) رأس المال

يتكون رأس المال مما يلي:

- مبلغ مليون دينار تم دفعه من الحكومة الأردنية.
- رسم تأسيس غير مسترد بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دينار أردني من كل من البنوك المساهمة في المؤسسة. بلغت رسوم التأسيس ٢,٣٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ و ٢٠١٢.

(٧) الإحتياطيات

- يتم تكوين الإحتياطيات وفقاً لمتطلبات المادتين ١٨ و١٩ من قانون المؤسسة واللتان تتطلبان من المؤسسة أن تعمل على تكوين احتياطيات ليبلغ حدها ما نسبته ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة وإذا لم تصل احتياطيات المؤسسة خلال مدة عشر سنوات من تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون إلى حدها المقرر او تقرر تصفية بنك، يجوز لمجلس إدارة المؤسسة زيادة رسم الإشتراك السنوي للبنوك إلى ما لا يتجاوز ضعف الرسم السنوي، ولكن إذا تجاوزت احتياطات المؤسسة حدها المقرر لمجلس إدارة المؤسسة أن يخفض رسم الإشتراك السنوي أو يعفى البنوك منه لسنة واحدة أو أكثر حسب مقتضى الحال.

- تتألف العناصر المكونة لهذه الإحتياطيات من كلٍ من رسوم الإشتراك السنوية التي يتم تحصيلها من البنوك وعوائد الإستثمارات وأية عوائد أخرى بعد تنزيل كافة المصاريف.

(٨) رسوم الاشتراك

يمثل هذا البند قيمة رسوم اشتراك البنوك التي تدفع إلى المؤسسة بنسبة اثنين ونصف بالألف من مجموع الودائع لديها الخاضعة لأحكام القانون كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢، ولا تعتبر الودائع التالية من ضمن الودائع الخاضعة:

أ- ودائع الحكومة.

ب- الودائع ما بين البنوك.

ج- التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.

د- أرصدة حسابات الجاري مدين التي يكون رصيدها دائن.

بلغ مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ مبلغ ١٣,٩٠٨,٩٦٧,٣٥٣ دينار أردني مقابل (١٥,١٦١,٢٤١,٠٩٠ دينار أردني كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١).

ايضاحات حول القوائم المالية - للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣

(٩) مصاريف إدارية

	٢٠١٣	٢٠١٢
	دينـار	دينـار
رواتب وأجور	٣٩٦,٥٦٨	٣٧٩,٥٤٩
مساهمة المؤسسة في الضمان الاجتماعي	٤٣,١٧٨	٤١,٨٧٣
صندوق تعويض نهاية الخدمة	٧٨,٧٩٠	٧٩,٩٩٠
مساهمة المؤسسة في صندوق ادخار الموظفين	٣١,٧١٣	٣٠,٣٧٦
تدريب ومؤتمرات	٢٠,٠٣٢	١٢,٣٦٧
استهلاكات	١٤٠,٦١٢	١٤٤,٤٣٢
مصاريف طبية	٤٥,٦٢٦	٤٥,٠٠٢
حملة إعلامية واعلانات	١٦,١٢٥	٢٠,١٨٠
كهرباء ومياه	٥٣,٠٨٦	٥٢,٣٠٩
أمن وحماية	١٤,٩٣٤	١٦,٥٠٧
سفر وتنقلات	١١,٣٢٣	٦,٢٥٠
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	١٨,٤١٩	١٨,٥٠٨
نظافة	١١,٤٧٩	١٢,٤٧٢
اشتراكات	١٥,٤٤٣	١٨,٦٨٢
قرطاسية	١,٥٦٨	٣,٢٩٤
صيانة	٨,٨٧٠	١٠,٦٤٣
بريد وهاتف وانترنت	٤,٣٧٧	٤,٩٩٥
تأمين	٦,٦٩٧	٦,٧٣٥
أتعاب مهنية	٩,٠٠٠	٩,٠٠٠
محروقات	٩,٧٥٦	١٣,٢٠٢
بدل عمل إضافي	٣,١٨٦	٣,٧٢٥
رسوم مباني	٢,٣١٤	٢,٨٨٠
ضيافة	٣,٠٥٦	٢,٤٧٤
لجنة النشاط الاجتماعي	٢,٩٣٢	١,٦٣٧
لوازم مستهلكة	٤٠٤	٤٥٩
بدل إجازات	٥٠٥	١,٠٤٢
أخرى	١,٧٥٧	١,٥٥١
	٩٥١,٧٥٠	٩٤٠,١٣٤

القوائم المالية وتقرير المدقق المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون أول ٢٠١٣

ايضاحات حول القوائم المالية- للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣

(١٠) جهات ذات علاقة

تعتبر الأطراف كجهات ذات علاقة عندما يكون لها القدرة على التحكم بالطرف الآخر أو ممارسة تأثير فعال عليه في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية.

تعتبر حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والمؤسسات العامة كجهات ذات علاقة للمؤسسة.

قامت المؤسسة بمعاملات مع البنك المركزي الأردني ضمن النشاط الاعتيادي للمؤسسة وباستخدام أسعار تجارية.

تمّت المعاملات التالية مع جهات ذات علاقةكما يلي:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	دينـار	دينـار
فوائد سندات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٢٥,٥٥٠,٩٣٥	١٨,٧٦١,٤٥٣
استثمارات في سندات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٥٨,٩٥٩,٨١٠	٥٤,٤٥١,٦٦٠

بلغت الأرصدة في نهاية السنة والناتجة عن المعاملات مع الجهات ذات العلاقة كما يلي:

	٢٠١٣	٢٠١٢
	دينـار	دينـار
نقد لدى البنك المركزي الأردني	٤٢٥,٤١١	٥٤٧,٥٨٦
فوائد سندات مستحقة وغير مقبوضة	٧,٢٨٦,٢٨٢	٦,٦٢٧,٤١١
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٣٨٤,١٩٥,١٠٠	٣٢٥,٢٣٥,٢٩٠
	٣٩١,٩٠٦,٧٩٣	٣٣٢,٤١٠,٢٨٧

بلغت منافع الادارة العليا ١٦٣,٦٠٥ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٣ مقابل ١٥٥,١٦٠ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٢.

(١١) التزامات تعاقدية

بلغت قيمة الالتزامات التعاقدية لشراء استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق خلال عام ٢٠١٤، ما مقداره ٣٣,٠٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ (٢٠١٢: ٨٩,٣٠٠,٠٠٠ دينار).

مؤسسة ضمان الودائع
صندوق بريد: ٩٤٠٤٢٠
عمان ١١١٩٤ الأردن
هاتف: ٥٢٠٤٠٤٠ (٦) ٩٦٢+
فاكس: ٥٦٦٩٩١٠ (٦) ٩٦٢+
www.dic.gov.jo
dicjor@dic.gov.jo